

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٨

الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

أود أن أعرب عن امتناننا لسلف الرئيس كوتيسا، السفير جون آش، على سجله الإيجابي خلال فترة ولايته. كما أتقدم بتهنئة قلبية للرئيس على انتخابه، وإني على ثقة بأن ثراء خبرته في الشؤون الدولية والإنمائية سيمكّنه بطريقة فعالة من توجيه أعمالنا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل وضع إطار طموح جديد للتنمية بهدف تحقيق النمو والعدالة والحياة الأفضل لشعبنا.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون لتركيزه المدروس على السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة الأمين العام المتمثلة في عقد مؤتمر قمة المناخ الأسبوع الماضي في نيويورك، والذي استهدف إقناع رؤساء الدول والحكومات وممثلي السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالحاجة العاجلة والملحة لإعلان مساهماتهم في مكافحة تغير المناخ بصورة قاطعة وملموسة.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مسعود خان (باكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد جبريل ييبي باسولي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينا فاسو.

السيد باسولي (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في كل

عام، تتيح لنا الجمعية العامة الفرصة للالتقاء لمناقشة شواغلنا في مختلف أنحاء العالم. وها نحن نجتمع هنا مرة أخرى لتقييم ما تم إنجازه، وللنظر في حلول جديدة للتحديات الكثيرة التي تواجه مسؤوليتنا المشتركة. وبوركينا فاسو ملتزمة، كما هو الحال دائماً، بالمشاركة في هذا الجمع الهام الذي يمثل رمز التضامن الدولي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيصدر إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1455185 (A)



الماضية بوضع وتنفيذ برامج وخطط استراتيجية للتنمية ترمي إلى وضع بلدنا بثبات على الطريق إلى النهوض. وبعض أهدافنا الرئيسية هي الحد من الفقر وتمكين المرأة والعمالة الكاملة للشباب. وعلى مدار عدة سنوات متتالية، مكنت تلك الجهود بوركينا فاسو من تسجيل متوسط معدلات النمو السنوي في حدود ٥ في المائة وتحقيق استثمارات كبيرة في عدد من المجالات التي تشمل الصحة والتعليم والزراعة والطاقة والمياه والطرق والبنى التحتية للطاقة.

ومن الواضح أن الجهود الإنمائية لا يمكنها أن تزدهر دون وجود بيئة مستقرة وسلمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يواصل رئيسنا، السيد بليز كومباوري، وحكومة بوركينا فاسو العمل من أجل ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي التي تسعى، من خلال الحوار والمشاورات، إلى وضع العناصر الأساسية للتماسك الاجتماعي وتعزيز العملية الديمقراطية واحترام الحريات الفردية والجماعية.

ولا تزال بوركينا فاسو تشكل، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، قدوة عن طريق جعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من مجالات التركيز الرئيسية لسياسة الحكومة بشأن تحسين رفاه الشعب. وهذا هو سياق عمل السيدة شانال كومباوري، وهي سفيرة نوايا حسنة للجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل، والتي يشكل التزامها بمعالجة مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إسهاماً مهماً في الجهود العالمية الرامية إلى حماية حقوق النساء والفتيات. وترحب بوركينا فاسو باعتماد مجلس حقوق الإنسان مؤخراً لمشروع قرار بشأن "تكتيف الجهود العالمية وتبادل الممارسات الجيدة من أجل القضاء بشكل فعال على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث"، الذي قدمته المجموعة الأفريقية بمبادرة من بوركينا فاسو.

وتكرر بوركينا فاسو أيضاً إشادتها بالزيارة المشتركة لمنطقة الساحل التي قام بها الأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الدولي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي والمفوض الأوروبي للتنمية في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى تعزيز الأمن والحكم الرشيد، والتنمية وحقوق الإنسان كعوامل للسلام والاستقرار.

وأخيراً، ترحب بوركينا فاسو باعتماد الجمعية لمبادرة الأمين العام بخصوص الإيبولا (القرار ١/٦٩) وترحب بتعيينه للسيد ديفيد نابارو في منصب كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة المعني بمرض فيروس الإيبولا، والسيد أنتوني بانوري في منصب الممثل الخاص له ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وستساعد هذه الخطوات بالتأكيد منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على تعزيز نظمها الصحية العامة من أجل القضاء على الوباء، الذي يمكن لانتشاره أن يُضرب بصورة دائمة بالتماسك الاجتماعي والتنمية والتكامل الاقتصادي للمنطقة. وتود بوركينا فاسو أن تعرب عن تعاطفها وتضامنها مع البلدان المتضررة، وتكرر تأكيد التزامها بالمشاركة في السعي إلى إيجاد حل جماعي يمكن أن يكفل الحماية الفعالة للشعب وللموظفين الصحيين، فضلاً عن حرية حركة الأشخاص والبضائع داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

نستطيع اليوم أن نحتفل بالتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمحافظة عليه، فضلاً عن تحقيق أهدافنا الإنمائية، على الرغم من أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به من أجل الإسراع في تحسين الظروف المعيشية لشعبنا. وفي بوركينا فاسو، وعلى الرغم من الظروف المناخية والجغرافية غير المواتية وصعوبة البيئة الاقتصادية الدولية، نحن ملتزمون، بتصميم وواقعية، بتحقيق التنمية. لذلك، قمنا في العقود القليلة

الإرهابية. وفي هذا الصدد، تعرب بوركينيا فاسو عن امتنانها العميق لجميع البلدان الشريكة، ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لإسهاماتها التي لا تقدر بثمن في الجهود الرامية إلى تأمين الساحل. ونود الآن أن نعيد تأكيد تضامننا الكامل مع جمهورية نيجيريا الاتحادية حكومة وشعبا ودعمنا الكامل لها، التي لا تزال تواجه الارتفاع غير المسبوق للإرهاب والتعصب الديني.

وتعاني بلدان أفريقية أخرى من حالات أزمات. ونفكر على وجه الخصوص في الصومال، وليبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، تحيي بوركينيا فاسو الجهود التي يبذلها الوسيط الدولي، الرئيس ساسو نغيسو، وترحب بمنتدى برازافيل، الذي خلص إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية. ويدعم بلدي الحكومة الانتقالية، ويرحب بالإنشاء الفعال لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في منطقة جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكد مجددا استعدادها للإسهام في الجهود الرامية إلى استعادة السلام في وسط أفريقيا وحفظه.

وفي ضوء جميع هذه الأزمات، تود بوركينيا فاسو التشديد على الحاجة الملحة إلى استعادة بيئة يسودها السلام والاستقرار في البلدان المعنية وصونها، بدورها ستذهب الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والتكامل أدرج الرياح. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يُدخر جهد في سبيل حماية حفظة السلام الذين يخاطرون بحياتهم للعمل على توفير الأمن والراحة للمدنيين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن إدانتنا الشديدة لجميع الهجمات المتعمدة ضد قوات الأمم المتحدة في مسارح عمليات حفظ السلام.

وكعهد بوركينيا فاسو دائما، سوف تواصل المشاركة في العمل الجماعي لحفظ السلام في البلدان التي تعاني من

وتتابع بقلق الأزمت والتراعات التي للأسف لا تزال تعصف بأحاء من العالم، ولا سيما القارة الأفريقية. ومع ذلك، فإننا - تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - نرحب بالتقدم الكبير المحرز خلال الأشهر الأخيرة لاستعادة السلام والديمقراطية في غرب أفريقيا، ولا سيما غينيا - بيساو ومالي.

وفيما يتعلق بمالي، فقد أدى دور الوساطة الذي قامت به الجماعة إلى استعادة النظام الدستوري وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وبالنسبة لاستمرار عملية السلام في مالي، فإن بوركينيا فاسو ترحب بالجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وتدعمها في البحث عن حلول لتحقيق سلام دائم وفقا للاتفاق الأولي الموقع في واغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. أما الهدف النهائي من ذلك الاتفاق فهو استعادة السلام، وتحقيق السلامة الإقليمية لمالي ومنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتحقيق التماسك بين جميع المجتمعات المحلية في مالي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المتناغمة والتكامل دون الإقليمي.

وكما هو الحال في أماكن أخرى في منطقة الساحل دون الإقليمية، أصبحت النزاعات المسلحة في مالي أكثر تعقيدا وأكثر تطرفا نتيجة ظهور التطرف العنيف والإرهاب الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الإجرامي، الذي يتسم - في جملة أمور - بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. تشكل تلك الآفات تحديا أمام مسؤوليتنا المشتركة في الكفاح للقضاء عليها. والأمر أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لأن نعمل معا من خلال التركيز على التدابير الوقائية ومعالجة الأسباب الجذرية لتلك الآفات، وهي العوامل المساعدة من قبيل الفقر المدقع، والبطالة بين الشباب، والحرمان من الحقوق ومن العدالة.

وبالمثل، من الأهمية بمكان تعزيز القدرات على الاستجابة السريعة من الدول والتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات، من أجل تمكين قوات الدفاع والأمن من مكافحة التهديدات

إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وإلى الحد من خطر انتشار الأسلحة التقليدية، وإلى إنفاذ معاهدة تجارة الأسلحة وإكسابها الصبغة العالمية.

ولكي يتم وضع أساس دائم لتحقيق السلام والأمن والحرية، من اللازم أيضا تهيئة الظروف من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة لجميع الشعوب. وهذا هو سبب تأكيد بلدي مجددا التزامه القوي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي فإننا نهتم اهتماما بالغا بعملية التنمية الجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونحث على إيلاء اهتمام خاص إلى القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والطاقة المتجددة، والتصنيع، والبنية التحتية.

وتؤكد بوركيننا فاسو من جديد التزامها بالمثل العليا للأمم المتحدة التي تستند إلى مبادئ التعايش السلمي، والحوار، والتسوية السلمية للمنازعات. وانطلاقا من إيماننا، نرحب بتقارب الآراء بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان ونشجعه بشدة، كما نرحب بإجراء الحوار الذي يشكل الأساس لهذا النهج ونشجعه أيضا. ونؤيد توسيع نطاق مشاركة جمهورية الصين في تايوان في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ونحيي روح التفاهم التي أظهرها المجتمع الدولي في السماح بمشاركة ذلك البلد في المنظمات الدولية من أجل تمكينه من الاضطلاع بدور أوسع نطاقا على الساحة العالمية، من خلال إسهاماته في تحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما في بلدان مثل بوركيننا فاسو. ويجدر النظر في إعادة جمهورية الصين في تايوان إلى منظمنا. فقد ثبتت جمهورية الصين في تايوان - التي يبلغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة وتمتلك اقتصادا كبيرا - نفسها بصفتها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية على الساحة الدولية فيما يتعلق بتعزيز السلام والإسهام في الجهود الإنمائية.

صعوبات، ولا سيما دارفور، ومالي، وغينيا - بيساو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهاييتي. ونعرب عن تقديرنا العميق للبلدان الشريكة لما تقدمه من مختلف أشكال الدعم من حيث التدريب والمعدات، الأمر الذي يسمح للقوات البوركينية أن تؤدي مهامها بكفاءة حيثما يتم إرسالها.

وفيما يتعلق بتسوية النزاعات، تدعو بوركيننا فاسو إلى إجراء حوار ومشاورات، الأمر الذي يمثل الأساس الذي يقوم عليه عمل بوركيننا فاسو المستمر عندما تُطلب من رئيس بلدنا القيام بدور الوسيط أو الميسر. وبناء على ذلك، أرحب باتخاذ الجمعية في ٣١ تموز/يوليه للقرار ٣٠٣/٦٨ بشأن "تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها". وفي هذا الصدد، يشجع بلدي - الذي هو عضو في مجموعة أصدقاء الوساطة - الإجراءات المتخذة في إطار قيادة فنلندا وتركيا.

وبالنسبة للصحراء الغربية، نرحب بوركيننا فاسو بالمبادرة المغربية لوضع الحكم الذاتي المتقدم هناك، الذي يمثل خيارا موثوقا به وواقعا للتوصل إلى حل نهائي مقبول لدى الجميع. وفيما يخص الشرق الأوسط، فإننا ندين التصعيد الأخير لأعمال العنف التي أدت إلى سقوط العديد من الضحايا بين السكان المدنيين. وينبغي إعطاء الأولوية للحوار، ونأمل أن يؤدي وقف إطلاق النار غير المقيد الذي تم توقيعه بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ - تحت رعاية جمهورية مصر العربية - إلى إقامة سلام دائم بين طرفي النزاع. ومن ثم، نرحب بوركيننا فاسو بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واحترام متبادل.

أما استتباب السلم والأمن الدوليين فسيكون مجرد كلمات جوفاء ما لم يتم التوصل إلى حل لمسألة نزع السلاح. وبالتالي، فلا تعظم أي تضحية إذا كان بإمكاننا أن نتوصل معا

الدولي لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء التطورات الجيوسياسية الأمنية الأخيرة في أنحاء كثيرة من العالم. فالدولة الإسلامية المعلنة ذاتيا في العراق وسوريا والجرائم البشعة التي ترتكبها تشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في هذين البلدين، اللذين يزرحان بالفعل تحت وطأة الصراعات المسلحة وأعمال العنف. واستمرار الأعمال العدائية المسلحة في سوريا لم تتسبب بوفاة آلاف الأبرياء من الناس والأطفال فحسب، وإنما أدت أيضا إلى ملايين اللاجئين. وفي أفريقيا، عانت بعض البلدان أيضا من الصراعات المسلحة وأعمال العنف، مما جعل السلام والاستقرار في خطر في ذلك الجزء من العالم. إن جميع تلك الصراعات المسلحة والجرائم المرتكبة تهدد السلام والاستقرار والأمن البشري، ليس في تلك المناطق فحسب، ولكن أيضا في العالم أجمع.

وبغية المساهمة في عملية السلام في الشرق الأوسط وأفريقيا، تشارك كمبوديا بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد أوفدنا ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام إلى لبنان، ومالي، وجنوب السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سوف تنشر كمبوديا مفرزة أخرى قوامها ٢١٦ من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبينما التطرف يهدد السلام والأمن في العالم، فإن انتشار وباء إيولا في أفريقيا أصبح أيضا أحد أسوأ التهديدات التي تواجه العالم اليوم. ومن الأهمية الحاسمة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لمواجهة هذا التحدي العالمي بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

وبالنسبة إلى الأعمال العدائية بين فلسطين وإسرائيل، وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الهش المبرم مؤخرا، فإن الحالة لا تزال مصدر قلق بالغ. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى بذل الجهود من أجل استئناف محادثات السلام المحدية، بغية

وفيما يتعلق بكوبا، تؤكد بوركينا فاسو مجددا موقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض عليها من أجل السماح للشعب الكوبي بالاندماج بشكل متناغم مع مجتمع الدول.

واقترنا من بلدي بدور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في تعزيز تعددية الأطراف، يؤيد بلدي الإصلاحات المدرجة قيد النظر، ولا سيما تلك المتعلقة بمجلس الأمن والجمعية العامة. فبالنظر إلى طبيعة العوامل الجديدة في التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، من الضروري والمنصف أن يكون للقرارات الأخرى مقاعد دائمة في مجلس الأمن. وهذا هو سبب تأييد بوركينا فاسو للموقف الأفريقي المشترك الرامي إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل أن تؤخذ تطلعات القارة الأفريقية في الحسبان.

ويمكننا بمساعدة من الجميع، وبروح من التضامن والمشاركة، أن نعزز دور الأمم المتحدة، بوصفها أداة حقيقية للتعاون في سبيل تحقيق السلام، والأمن، والعدالة، والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هور نامهونغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد هور نامهونغ (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهني بجمهورية أوغندا، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأنا على ثقة تامة بأن الدورة التاسعة والستين ستتكلل بالنجاح تحت قيادته. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الكبير للسيد جون وليام آش، ممثل أنتيغوا وبربودا، على قيادته الحكيمة والجهود الدؤوبة التي بذلها، بوصفه رئيسا للدورة الثامنة والستين، والتي أدت بنا إلى تحقيق العديد من الإنجازات البارزة.

إن العالم الذي نعيش فيه يقف، من نواح كثيرة، أمام منعطف حاسم، والصورة الحالية قائمة إلى حد ما. والمجتمع

منها أكبر كمية من غازات الدفيئة، في حين أن البلدان النامية، التي لا تنتج سوى كميات صغيرة من هذه الغازات، هي الضحايا الرئيسية لتغير المناخ. لذلك، من الضروري أن يوفر المجتمع الدولي المزيد من الزخم لإعادة تنشيط الإجراءات المتخذة لمواجهة تغير المناخ وإعطائها الأولوية، استناداً إلى مبدأ الأمم المتحدة القائم بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة.

ومع أخذ هذا المفهوم في الاعتبار، ومع الإشادة بالنتائج المثمرة التي حققها مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، الذي عقدته الأمم المتحدة مؤخراً في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، تأمل كمبوديا من المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أن يسفر عن تدابير ملموسة للتوصل إلى اتفاق عالمي جديد يكون ملزماً قانوناً، وينطبق على جميع الأطراف بموجب الاتفاقية الإطارية.

وتمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبغية التخفيف من خطر تغير المناخ، وضعت كمبوديا خطتها الاستراتيجية الوطنية المعنية بالتنمية الخضراء للأعوام ٢٠١٣-٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مستدامة، بينما توفر الحماية للبيئة في الوقت نفسه، من خلال الاستخدام الفعال للمواد الخام والموارد الطبيعية، والتنمية النظيفة، والمحافظة على الطبيعة الخضراء. وقد اعتمدت كمبوديا أيضاً العديد من الصكوك القانونية لتطوير النمو الأخضر، بما في ذلك مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النمو الأخضر بين كمبوديا ومعهد النمو الأخضر العالمي في جنوب كوريا، والمجلس الوطني للنمو الأخضر.

إن منطقة جنوب شرق آسيا، المعرضة بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ، أنشأت في عام ٢٠٠٩ المبادرة المتعلقة بتغير المناخ لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، بوصفها هيئة استشارية لزيادة قدرات المنطقة في الجهود التي تبذلها من

التوصل إلى حل سياسي قابل للاستمرار قوامه إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وتعتقد كمبوديا أن هذا هو السبيل الوحيد لوضع حد نهائي لهذا الصراع الذي طال أمده. ولا يزال الوضع في الجزء الشرقي من أوروبا، على الرغم من وقف إطلاق النار الهش، يبعث على القلق، وقد تؤدي تداعياته إلى عودة الحرب الباردة.

وفي آسيا، إن إطلاق القذائف من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يثير قلقاً دولياً، ويؤدي إلى تفاقم الوضع في المنطقة. وينبغي استئناف المحادثات السداسية الأطراف من أجل استكشاف السبيل الممكن لإجراء حوار سلمي يفضي إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية بطريقة سلمية.

وتغير المناخ هو حالياً أحد التحديات العالمية الجلية، فضلاً عن كونه مسألة تتعلق بالأمن البشري. والوتيرة السريعة لتغير المناخ تخلف آثاراً مدمرة على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فالبلدان النامية، التي تعتمد في معظمها على الزراعة، تعاني المزيد من مختلف الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل تواتر الأعاصير، والعواصف، والفيضانات، والجفاف. فعلى سبيل المثال، تسببت الأمطار الموسمية الغزيرة في عام ٢٠١٣ بفيضانات واسعة النطاق في جميع أنحاء كمبوديا، أودت بحياة ١٦٨ شخصاً، وخلفت خسائر بقيمة بليون دولار، وأثرت على ١,٨ مليون نسمة. وحتى في هذا العام، عانت ١٢ مقاطعة من أصل ٢٥ مقاطعة ومدن مختلفة في كمبوديا بسبب الفيضانات، مما أسفر عن مصرع ٤٥ شخصاً، ومعاناة نحو ١٠٠.٠٠٠ أسرة.

ووفقاً لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن تزايد الاحترار العالمي الناجم عن غازات الدفيئة سببه استخدام البشر للوقود الأحفوري. ولا شك في أن البلدان الصناعية، التي تستهلك معظم أنواع الوقود الأحفوري في العالم، ينبعث

لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن أجل تحقيق هذا المؤشر، اعتمدت الحكومة الكمبودية أيضاً سياسة الوصول إلى الصفر، الهادفة إلى تحقيق انعدام الإصابات الجديدة، وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز وانعدام التمييز بحلول العام ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى متابعة إنجازات كمبوديا في الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت الحكومة الملكية لكمبوديا إطاراً للتعجيل في أهداف كمبوديا مع نهج للتعجيل بإحراز التقدم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أهداف التنمية البشرية. يمكن للإطار أن يقدم المدخلات الأساسية المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الرامية إلى استكمال ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك تمهيد السبيل لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتشاطر كمبوديا الرأي المعرب عنه في تقرير الفريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "شراكة عالمية جديدة: احتثات الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة"، المقرر اعتماده خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، أنه

"ينبغي لجدول الأعمال الإنمائي الجديد أن يمضي قدماً بروح إعلان الألفية، وأفضل الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل عملي على أشياء مثل الفقر، والجوع، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم والرعاية الصحية".

ترى كمبوديا أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون واقعية ومبنية على الدروس المستفادة من الصعوبات التي تعترض إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن تكفل على وجه الخصوص أن أي عملية رامية إلى تحقيق الهدف الإنمائي الأوسع نطاقاً ستكون متوازنة وشاملة حقاً.

أجل التخفيف من حدة تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه. وكمبوديا، بوصفها عضواً في آسيان، تشارك مشاركة كاملة في تنفيذ مبادرة آسيان تلك من خلال فريق آسيان العامل المعني بتغير المناخ، وخطة عمل آسيان المعنية بالتصدي المشترك لتغير المناخ، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي المعني بتغير المناخ على نحو أوثق وأعمق.

يصادف العام القادم الموعد النهائي المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تم تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نقر بأن من الضروري بذل جهد أكبر للوصول إلى ما تم وضعه من الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً لأن التقدم كان متفاوتاً وغير كافٍ. لم تحقق العديد من البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم الوفاء بالالتزامات، والافتقار إلى الموارد، وعدم الالتزام الكافي، وانعدام الأمن الغذائي. وتفاقت الحالة من جراء عدم التيقن المالي في البلدان المتقدمة النمو، الأمر الذي كان له تأثير على التزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية. لذلك، تدعو الحاجة إلى بذل جهود عالمية أكثر جرأة وأكثر تركيزاً مع اقترابنا من السنة الأخيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدت كمبوديا الأهداف الإنمائية الخاصة بها، التي أدرجت بصورة شاملة في خططنا الاستراتيجية الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. ونتيجة لذلك أحرز تقدم كبير، مما وضع كمبوديا في موضع تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. لقد تحقق هدف كمبوديا في تخفيض معدل الفقر إلى ١٩,٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ قبل الموعد المحدد، مع انخفاض معدل الفقر في البلد إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٣. وحصلت كمبوديا، نتيجة لذلك، على جائزة الأمم المتحدة لخفض الجوع بمقدار النصف قبل الموعد النهائي.

خطت كمبوديا خطوات كبيرة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك بالتخفيف التدريجي

بقوة. إن العالم متعدد الأطراف يعجّ بالحديث عن الخطط والاستراتيجيات والأموال، بيد أنه في العالم الحقيقي للدول الجزرية الصغيرة النامية لا يحدث على أرض الواقع ما يكفي. تعترم بلدي، نيوزيلندا، على تجنب هذا الخلل، ولا سيما في منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ.

احتلت الطاقة المتجددة جانباً هاماً في جدول أعمال مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما كانت في قمة المناخ التي دعا إليها الأمين العام في عام ٢٠١٤ في الأسبوع الماضي. تنفق دول المحيط الهادئ ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي وما يصل إلى ٣٠ في المائة من فواتير الاستيراد الخاصة بها على استيراد وقود الديزل لتوليد الكهرباء. لذا لا يمكن للتنمية الاقتصادية المستدامة أن تحدث في منطقتنا ببساطة من دون الطاقة المتجددة.

يتم إحراز تقدم كبير، لا سيما منذ قمة الطاقة في المحيط الهادئ عام ٢٠١٣ التي شاركنا في استضافتها مع الاتحاد الأوروبي في أوكلاند في آذار/مارس ٢٠١٣، والتي خصص فيها مبلغ قدره ٦٣٥ مليون دولار لتمويل أكثر من ٥٠ مشروعاً. انتقلت جزر توكيلاو من الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ١٠٠ في المائة إلى ٩٣ في المائة من الطاقة المتجددة. وخلال المؤتمر نفسه للدول الجزرية الصغيرة النامية، افتتحتنا محطة توليد بطاقة ٢,٢ ميغاواط، وهي مجموعة طاقة شمسية في ساموا. افتتحتنا قبل عام محطة لتوليد الطاقة في تونغابا بطاقة ١,٢ ميغاواط. والشهر المقبل، سنفتتح مجموعة بطاقة ١ ميغاواط في راروتونغا. وفي الأشهر الاثني عشر المقبلة، ستكون جميع الجزر الخارجية في توفالو، وجميع جزر كوك الخارجية، عدا واحدة، متجددة ١٠٠ في المائة.

ونحن نحز تقدماً حقيقياً نحو تحويل منطقة المحيط الهادئ إلى استخدام الطاقة المتجددة، وتحقيق الفوائد البيئية الكبيرة وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية المستدامة إلى حد كبير. وقد

العام المقبل، ٢٠١٥ هو العام الحاسم الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها وبالذكري السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي اتفق فيها قادة العالم على إصلاح الأمم المتحدة لتلبية احتياجات اليوم الجغرافية السياسية والتحديات العالمية (القرار ١/٦٠). وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تمكين الجمعية العامة بشكل أكبر حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز منظومة الأمم المتحدة ككل. إن مجلس الأمن، باعتباره الهيئة المكلفة بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يمثل حقائق العالم اليوم. وخلاصة القول إننا نعتقد أن المزيد من التمثيل العادل في هيئات الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد المنظمة في التصدي للتحديات العالمية الملحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موراي مكولي، وزير خارجية نيوزيلندا.

السيد مكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن رئيس الوزراء وحكومة نيوزيلندا. أجريت الانتخابات العامة في الأسبوع الماضي. يعمل رئيس وزرائنا، الرايت أونرابل جون كي، على تشكيل الحكومة، ولذلك فإنه غير قادر على أن يكون اليوم في نيويورك.

أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لنجاح المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في ساموا. كان نجاح المؤتمر نتيجة الجهود غير العادية التي بذلتها ساموا في الإعداد للمؤتمر وفي امتلاك جدول الأعمال الذي عرضته الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين أن من الصحيح بلا شك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد استفادت بشكل كبير من فرصة الحوار، فإنه من الصحيح أيضاً أن هناك مسحة خفيفة من الإحباط، تولدت من حقيقة أن الأقوال لم تترجم إلى أفعال في كثير من الأحيان في الماضي. وأنا أؤيد هذا الرأي

الأمين العام لعقد مؤتمر قمة المناخ هنا في نيويورك الأسبوع الماضي. ونحن نشرك بنشاط في تلك المفاوضات، ونأمل أن تمهد الطريق أمام التوصل إلى خاتمة ناجحة في باريس العام المقبل. وقد التزمنا التزاماً أولياً بالصندوق الأخضر للمناخ، بغية إظهار دعمنا للجهود العالمية، ولكننا سوف نستمر بلا حجل في إعطاء الأولوية لتحقيق تقدم واقعي في المشاريع الحقيقية التي توصل استهلاك الجزء الأكبر من الموارد في منطقتنا بالذات.

والحدث الرئيسي الآخر الذي حصل في منطقة المحيط الهادئ مؤخراً هو الانتخابات في فيجي. إننا نهنئ رئيس الوزراء، وحزبه، وشعب فيجي على عودتهم بنجاح إلى الحكم الديمقراطي. فانتخابات فيجي الناجحة هامة جدا للمنطقة. ويسعدني أنه عقب التقرير الأولي لمجموعة المراقبين المتعددي الجنسيات، باشر كل من منتدي جزر المحيط الهادئ والكمونولث عملية رفع الحظر المؤقت عن فيجي. ونحن نتطلع إلى إعادة بناء الاتصالات في ما بيننا وتعزيزها. فلا نيوزيلندا ولا فيجي يمكنهما التفكير في مستقبل لا ينطوي على صلات وثيقة ومستمرة مع الآخر. كما رحبنا بعودة حفظة السلام الفيجيين بأمان بعدما كانوا محتجزين كرهائن في مرتفعات الجولان. إن هذا الحادث أكد مرة أخرى التحديات والأخطار الكبيرة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، والمسؤوليات التي تقع على عاتقنا جميعاً لكفالة السلامة والأمن لأفراد عمليات حفظ السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة.

ولقد تسنى لنا أيضاً ملاحظة بعض النقاط المشرقة في منطقتنا، لأن الوضع في أنحاء أخرى من العالم يبدو قائماً.

إن الذي حدث على مدى الأشهر القليلة الماضية في غزة كان إهانة للإنسانية. وما فعلته حماس من إطلاق الصواريخ عشوائياً على إسرائيل لم يكن لصالح قضية فلسطين. وما فعلته إسرائيل من قصف على غزة بهذه الكثافة وبهذه التكاليف في

خصصت بلدي ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار لهذه العملية. ونحن لا ننتظر التوصل إلى اتفاق جديد متعدد الأطراف أو إلى صندوق أخضر جديد. إننا ببساطة نتقدم بإقامة شراكات قوية والانتقال من القول إلى الفعل.

وكانت مصائد الأسماك المستدامة أحد المواضيع الرئيسية الأخرى لمؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا ذو أهمية حاسمة بالنسبة لمنطقتنا. مصائد الأسماك هي أكبر الأصول الاقتصادية في منطقة المحيط الهادئ. وفي العام الماضي، تم صيد ما تبلغ قيمته أكثر من ٣,٣ مليارات دولار من أسماك التونة من مياه المحيط الهادئ، ومع ذلك فإن ١٤ في المائة فقط من تلك القيمة، أي حوالي ٤٦٠ مليون دولار، عادت إلى دول منطقة المحيط الهادئ. خصصت نيوزيلندا ما يزيد على ٧٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل تعزيز نهج شامل يشمل المراقبة المشددة، وتدريب المراقبين، والتدريب على ممارسات الصيد التجارية، وإجراء البحوث والمبادرات العلمية، وتحسين الممارسات الإدارية.

وهدفنا هو رؤية أصحاب الموارد من سمك التونة في المحيط الهادئ يتلقون نصيباً من قيمة هذا المورد أكبر بكثير، وكفالة أن يدار على نحو مستدام من أجل المستقبل.

وثمة رسالة رئيسية من مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية مفادها ضرورة تبادل الخبرات والمهارات بين مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد بدأ ذلك يحدث. وإدارة مصايد الأسماك هي المرشحة الرئيسية لمزيد من التعاون. وبدأنا أيضاً تنفيذ عملية للتعاون الأقليمي في مجال الطاقة المتجددة، عن طريق دعم تطوير الطاقة الحرارية الأرضية في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا.

وبينما تظهر الدول الجزرية الصغيرة النامية قيادة حقيقية في التصدي لتغير المناخ والتحول إلى الطاقة المتجددة، فإن هاتين المسألتين تتطلبان العمل على نطاق عالمي. لذلك، نثني على

الإنسانية، ومساعدة شعبي سوريا والعراق على رسم مستقبل أفضل لهما. فهذا الوضع، وفقا لأي معيار موضوعي، يستصرخ اهتمام مجلس الأمن بالوضع على كلا جانبي الحدود. ونحن بحاجة إلى أن يتخطى أعضاء المجلس والحكومات المعنية الجمود الإيديولوجي الذي أبقى المجلس عاجزا إلى حد كبير طوال السنوات الثلاث الماضية. فالتحدي الذي نواجهه جميعا في سوريا والعراق لا يشبه أي تحد آخر واجهته الأمم المتحدة من قبل. والظروف السياسية القائمة سيئة إلى أبعد ما يكون. ومع ذلك، علينا أن نجد، بطريقة أو بأخرى، سبيلا للعمل معا من أجل التغلب على هذه المشكلة المشتركة.

كذلك ساد الشلل مجلس الأمن بشأن أوكرانيا. لقد كان المجلس أساسا من المتفرجين لأن أحد أعضائه الدائمين قوّض سلامة دولة عضو أخرى. إننا ندرك الصعوبات التي يتعين التغلب عليها عندما يجري التصدي للتوترات العرقية على الحدود، ومخاطر تحوّل الحرائق المحلية إلى أزمات وطنية ودولية على نطاق أوسع. ولكن نظرا للتاريخ المشترك من التعاون والإنجاز بين روسيا وأوكرانيا، لا يوجد أي عذر للقادة تجاه ما يحدث بهذه الطريقة، وصولا إلى النقطة التي قد تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. إن مئات المدنيين الأبرياء الذين كانوا على متن الرحلة MH-17 فقدوا أرواحهم بالفعل عن طريق الخطأ وسوء التقدير. ونحن نرحب بوقف إطلاق النار الذي تمت الموافقة عليه في وقت سابق من هذا الشهر، والذي ما زال صامدا في معظم الأحيان. وندعو جميع المعنيين إلى التفكير مجددا في هذه الحالة الخطيرة، والبدء بإعادة بناء الثقة الضرورية لإيجاد حل دائم.

إن الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وأوكرانيا سادت عناوين الصحف في الأشهر الأخيرة، وحوّلت الاهتمام عن الحالات الخطيرة التي لا تزال قائمة في أفريقيا، لا سيما في ليبيا، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان،

أرواح المدنيين لم يكن لصالح السلام في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بعد الكثير من البدايات المتعثرة، ونشعر بالامتنان لأنه ما زال صامدا حتى الآن. وندعو جميع الأطراف ليس إلى إبقاء المدافع والصواريخ صامتا فحسب، ولكن إلى الامتناع عن الأعمال التي قد تزعزع ما لا يمكن وصفه إلا بالسلام غير المستقر. وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا العميق إزاء اقتطاع إسرائيل ٤٠٠ هكتار من الأراضي الخاصة التي يملكها الفلسطينيون قرب بيت لحم لبناء مستوطنات عليها. فهذا العمل بحد ذاته ليس عملا مفيدا على الإطلاق.

ومشاكل الشرق الأوسط عميقة وصعبة. إنها تعود إلى الأيام الأولى للمنظمة وما قبلها. ولكن ما حدث خلال الأشهر الماضية في قطاع غزة وفي ما يتعلق به كان فشلا جديدا - فشلا في القيادة والهدف والرؤية. ونحن نحث قادة إسرائيل وفلسطين، في الضفة الغربية وقطاع غزة كليهما، على الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم تجاه شعبيهما، وتجاه المناصب التي يشغلونها.

وفي سوريا والعراق، نشهد عواقب مخيفة حقا نتيجة فشل القيادات، سواء في الداخل أو في مجلس الأمن. وما فتئت سوريا جرحا موجعا لأكثر من ثلاث سنوات. لقد فقد آلاف السوريين أرواحهم، وأصبح الملايين لاجئين، والشعب السوري بأسره يعاني معاناة رهيبية نتيجة الصراعات المتعددة التي تجتاح البلد. والآن امتدت مأساة سوريا إلى العراق، الذي كان يتصدى أصلا لمشاكله العميقة الجذور. وهناك العديد من الجهات الفاعلة التي لها يد في الحالة التي نواجهها الآن، منذ الماضي القريب والبعيد على حد سواء، ولكن الوقت حان الآن للعمل.

ونحن بحاجة إلى إيجاد سبيل لاحتواء جنون الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، ومعالجة هذه المأساة

عام ٢٠٠٤. ولقد مضى ٢٠ عاماً منذ كنا آخر مرة عضواً في المجلس. كانت الحملة طويلة وشاقة، وسوف تستمر حتى إجراء الانتخابات في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وبوجود منافسين أشداء، من قبيل صديقتنا إسبانيا وتركيا، يتعين أن تكون الحملة على هذا الشكل. وما فتئت هذه الحملة تمثل فرصة عظيمة لنا كي نجري اتصالات مع الدول حول العالم. وإننا نقدرّ عالياً العلاقات الجديدة التي أوثقناها، والطابع المعزّز للعلاقات القائمة. وإننا نعزم المحافظة عليها مهما كانت النتائج.

لقد أثبتت نيوزيلندا في الماضي أنها تتصرف بقوة وفعالية واستقلال بصفتها عضواً في المجلس. فهي تدافع عن حقوق الدول الصغيرة وتطالب بأن تُسمع أصوات الجميع. وباختصار، كما قال رئيس وزراء بلدي من هذه المنصة في السنة الماضية، لاجدوى في الانضمام إلى المجلس لمجرد زيادة الأعداد. فعلى المرء أحياناً أن يرفع صوته ويُلقى الضوء على ما يجري، أو ما لا يجري، حتى لو كان القيام بذلك مُحرجاً أو غير ملائم للآخرين.

وفوق كل ذلك، يمكنني أن أؤكد للجمعية أننا إذا انتُخبنا، فإنه سيكون لنيوزيلندا تأثير موثوق به وإيجابي على مجلس الأمن. ونعتقد من صميم قلوبنا أن نيوزيلندا بلد متفائل وأن النيوزيلنديين شعب متفائل. ونؤمن بأن الأشياء يمكن أن تكون أفضل مما هي، ونحن مستعدون، بصفتنا شعباً، أن نعمل بجد لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من التحديات الكثيرة على جدول الأعمال الدولي، فإنني آمل بأن أعضاء الأمم المتحدة سيعطوننا الفرصة لإثبات ذلك عبر العمل في مجلس الأمن بدءاً من السنة المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ك. شانموغام، وزير الخارجية في جمهورية سنغافورة.

والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والأمم المتحدة معنية مباشرة بتلك الأزمات التي تواصل تحدي قدرة المنظمة والاتحاد الأفريقي على التصدي للقدر الهائل من المعاناة البشرية، وتلبية الحاجة المستمرة إلى المساعدة الخارجية لاستعادة السلام والحفاظ عليه، وكفالة سلامة السكان المدنيين، وإيصال المساعدة الإنسانية. وهذه المسائل، التي لا تقل أهمية عن مسائل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، سوف تظل تتطلب اهتماماً دائماً من مجلس الأمن، وجهوداً منسقة من أسرة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع. وهي تظهر أن المجلس، رغم كل أوجه قصوره واختلالاته الهيكلية، لا يزال له دور حيوي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

بيد أن هناك درساً يجب أن نتعلمه من جميع تلك الأزمات التي حدثت مؤخراً - يجب على الأمم المتحدة أساساً أن تحسّن أداءها في مجال منع نشوب الصراعات. فبمجرد أن تتدخل أعمال القتال على نطاق واسع، تتبدد خيارات السلام. ومنع نشوب الصراعات أمر بالغ الأهمية، ليس بالنسبة إلى الصراعات الجديدة فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة إلى القضايا المدرجة في جدول الأعمال، عندما يكون الصراع مجمّداً، أو عندما لا يتحقق بناء السلام بالفعل.

ونشعر بقلق عميق إزاء المدى الذي بلغه تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا على نحو لم يسبق له مثيل. إننا ندرك التحديات الهائلة التي يشكلها على الاقتصادات والتماسك السياسي والأمن في المنطقة. لقد ساهمنا وسنواصل الإسهام في الأعمال الإنسانية الجارية. وبالنسبة إلى تشكيل حكومة جديدة، سننظر في اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لدعم الجهود الدولية.

في غضون ١٨ يوماً، سوف تقرر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من هم الأعضاء الذين سينضمون إلى مجلس الأمن لفترة العامين المقبلين. نيوزيلندا مرشحة لهذا المنصب منذ

سيما في تشكيل التحالف الدولي لمكافحة خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما نرحب بإعلان جدة من قبل بلدان عربية بالوقوف موحدة ضده. وقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي شاركت سنغافورة في تقديمه، خطوة هامة لمكافحة الإرهاب العالمي، وسيكون حاسماً في وقف الدعم المالي والمادي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنع تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا يمكن لأي بلد أن يعزل نفسه عن هذه المشاكل. إذ يتعين علينا مكافحتها على جميع المستويات. والتنمية الاقتصادية العادلة، والحكم الرشيد والاستقرار السياسي والاجتماعي ستكون حاسمة في زيادة صمود أي بلد أمام تلك المخاطر.

واختيار الرئيس موضوع ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ لدورة هذه السنة، وتشديده على خطة تنمية شاملة وموجهة نحو العمل بعد عام ٢٠١٥، يأتيان في الوقت المناسب بشكل خاص. وسنغافورة تُشيد بأعمال الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وتتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن توصياته.

وإننا نرحب أيضاً بمساهمات المنتديات الرئيسية، مثل المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد مؤخراً في ساموا. وكان لسنغافورة شرف المشاركة مع نيوزيلندا في ترؤس اللجنة التحضيرية لذلك المنتدى. ومن المهم أن تُراعى على نحو ملائم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ آراء وشواغل جميع الدول الصغيرة. وقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية ناجحة بسبب النهج الواقعي والموجه نحو النتائج والقابل للقياس الكمي للأهداف. ونأمل أن يؤخذ النهج نفسه في الحسبان في ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والأهداف الإنمائية للألفية التي لم يتم تحقيقها بشكل

السيد شانغوغام (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه تهنئتنا إلى السيد سام كاهامبا كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونتمنى له النجاح في السنة المقبلة.

إننا لا نعيش في أسوأ الأوقات، لكنها ليست أفضل الأوقات أيضاً. فمستويات المعيشة أعلى بكثير منها في أي وقت آخر للمزيد من أبناء الجنس البشري. لكننا نواجه أزمات عالمية بأنواع متعددة: نزاعات داخلية وعبر الحدود، وأوبئة، وكوارث طبيعية ومن صنع الإنسان، وتغيّر مناخي وجريمة دولية. إننا نواجه تهديدات خطيرة من الإرهاب والتطرف. وآخر مظاهرها هو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إنه وحشي وقاس ومستخفٌ بكل ما يمثله الدين. فُاعماله الوحشية التي تفوق الوصف، بما فيها عمليات الاختطاف والقتل الوحشي للمدنيين، تشكل جرائم ضد الإنسانية. وسنغافورة تُدين هذه الأعمال الإرهابية بأقصى العبارات الممكنة. وهذا التنظيم سيواصل استهداف من لا ينسجمون مع برنامجنا المتطرف.

إن خطر هذا الإرهاب والأيدولوجية المتزمتة لا يقتصر على الشرق الأوسط. فهو يؤثر على العالم بأسره. وهناك نحو ١٥ ٠٠٠ أجنبي من ٨٠ بلداً على الأقل، تشمل بلداناً من جنوب شرق آسيا، ذهبوا للقتال في سوريا والعراق. وحقيقة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يستطيع أن يجتذب هذا العدد الكبير من المقاتلين الأجانب يسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجية شاملة لمكافحةهم. وبالإضافة إلى الجهود العسكرية والاستخبارية، يجب أن نكافح أيضاً الأيدولوجية المتشددة المستخدمة لتجنيد المقاتلين الأجانب، التي توجج خطتهم المتطرفة.

إن سنغافورة تدعم جميع جهود التعاون الدولي والإقليمي دعماً ثابتاً. ونرحب بالقيادة القوية للولايات المتحدة، ولا

في البلد، فإنه يمكن للمركز الحضري مختل الوظائف أن يترك أثراً سلبياً على بلد صغير أكبر من أثره على بلد كبير. فاليوم، يعيش أكثر بقليل من نصف سكان العالم في المدن. وسيرتفع ذلك إلى نسبة ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. ومعظم هذا النمو سيحدث في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية. وكما أشار في الصفحة ١٧ من تقرير فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنّ المدن هي مكان كسب أو خسارة المعركة من أجل التنمية المستدامة. ويمكن لسوء الإدارة في إضفاء الطابع الحضري أن يكتفأ أوجه التفاوت. وآسيا في الأصل موطن ٦١ في المائة من سكان الأحياء الفقيرة في العالم، وأفريقيا موطن نحو ٢٦ في المائة منهم. وقد توقّعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه بحلول عام ٢٠٣٠، يمكن أن يكون هناك مليارات شخص يعيشون في فقر حضري. وسيكونون معرضين لمخاطر الاكتظاظ والأوبئة والجريمة والتلوث.

لكنّ إضفاء الطابع الحضري كان في الحقيقة هاماً في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في الحدّ من الفقر.

والمدن الناجحة تثير مسألة مناطقها الريفية النائية. والمدن تشكّل اليوم أكثر من ٨٠ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي العالمي. والوثيقة الختامية نفسها لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) تُقرُّ بأنّ المدن المخططة جيداً تُعزّز المجتمعات المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. إنها محرّكات مُحفّزة للنمو، وأكثر كفاءة في استخدام الموارد من المجتمعات الريفية.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاتا مافيتا و لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

لذا، فإنّ التحدي هو إدارة إضفاء الطابع الحضري بشكل جيد. وقد تابرت سنغافورة على المساهمة في المناقشات المتعلقة

كامل ينبغي إدراجها بصفتها جزءاً جوهرياً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وعلى صعيد مبادئ التنمية المستدامة، تشارك سنغافورة بنشاط في المناقشات لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، مُركّزة على المجالات التي يمكننا المساهمة فيها - المبادئ الرئيسية التي كانت أساسية لمسارنا الإنمائي، وقد تكون ذات صلة ببلدان نامية أخرى.

وأولها مبدأ الحكومة التزيهة والمقتدرة. فالفساد عائق أمام التنمية ومصدر أساسي لعدم الاستقرار الاجتماعي. ومحاربتة تقتضي إرادة سياسية، وقيادة قوية ويقظة مستمرة من المجتمع بأسره.

ثانيها، سيادة القانون حيوية للتنمية المستدامة. والحكومات بحاجة إلى مؤسسات سليمة وفعالة. وهذه المؤسسات، بما فيها الخدمة المدنية، ووكالات القضاء وإنفاذ القوانين، يجب بناؤها على المبادئ الجوهرية للعدالة المتساوية والجدارة، بصرف النظر عن العرقية أو الدين أو الجنس. ورأس المال الاجتماعي - ثقة الناس فيما بينهم، وبقادتهم ونظامهم - هامٌ للتنمية المستدامة مثل رأس المال النقدي.

والمبدأ الثالث هو أنّ السياسة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون واقعية لا عقائدية. وسنغافورة لا تؤيد أيّ نموذج معياري للحكومة أو البنية الاقتصادية. والنموذج الوحيد هو العمل بما لديك في إطار ثقافة بلد ما وموارده، بحكمة ومصصلحة الشعب. ويجب الحكم على السياسات بنتائجها، لا بحسب مضمونها الأيديولوجي. والاهتمام الدائم والتنفيذ المتجاوب كلاهما ضروريان لتحقيق الأهداف طويلة الأمد. ونحن سنعرض هذه الأفكار أثناء المناقشة.

وبما أن المراكز الحضرية للدول الصغيرة تميل إلى الاستحواذ بوزن اجتماعي وسياسي واقتصادي كبير بشكل غير متناسب

مصمّم لبناء القدرات في المجالات التي يمكن أن تكون موضع اهتمام البلدان، على أمل أن ييسّر ذلك مسارها الإنمائي. ومؤخراً، في المؤتمر الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا، أطلقت سنغافورة رزمة مكرسة لتلك الدول.

إنّ سنغافورة تدعم النهج العالمي والشامل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى كل مجتمع أن يستخلص دروسه من خبراته الخاصة، ويجد الحلول وفقاً لظروفه الوطنية. ومن الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في الرأي، ولكن يتعيّن علينا ألاّ نغفل الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع في فترات حياتنا. وبالأهداف الإنمائية للألفية، نجحنا في أن نخفض إلى النصف عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهناك أمل حقيقي بأننا نستطيع القيام بما هو أفضل.

فهيّا نعمل معاً لضمان أن تتمكن من الاتحاد حول رؤية واضحة بشأن كيفية توفير المستقبل الذي نصبو إليه لأجيالنا المقبلة، بحلول الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شارل فلاناغان، وزير الخارجية والتجارة في أيرلندا.

السيد فلاناغان (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثّل أيرلندا اليوم في الجمعية العامة. ومن المؤسف أن يأتي هذا اللقاء في وقت خطير في التاريخ العالمي. إنّ الوفود هنا تمثّل عالماً يواجه تحديات عديدة، لكنها تحديات يمكن التصدي لها بوحدة المقصد، والتغلب عليها عبر قيادة قوية، وبخاصة من قبل هذه المنظمة، الأمم المتحدة. وفي الحقيقة، يتعيّن على الأمم المتحدة أن تكون في طليعة الجهود للقضاء على الإرهاب حيثما يزدهر، للحفاظ على سيادة الدول حين تكون مهددة، ولتعزيز وحماية السلام وحقوق الإنسان حيثما تُفتقد هذه المكونات الأساسية للكرامة الإنسانية والسعادة البشرية.

بإضفاء الطابع الحضري المستدام، بصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة الأصدقاء المعنية بالمدن المستدامة. وأنشئ في عام ٢٠٠٨ مركز سنغافورة للمدن القابلة للحياة، لاستخلاص المعرفة المتعلقة بالمدن المستدامة وإرسائها وتبادلها. وقد أعدّ إطار قابلية للحياة بصفته وسيلة لتحليل ما تستتبعه فعلياً مدينة مستدامة، ومساعدة البلدان على تحديد السياسات العامة التي تحتاج إليها لتحقيق ذلك الهدف. والمدينة المستدامة بالنسبة إلينا تعني امتلاك اقتصاد تنافسي، واستدامة بيئية ونوعية رفيعة من الحياة لجميع السكان، أغنياء وفقراء على السواء. ونأمل بإمكانية إدراج إطار القابلية للحياة بصفته جزءاً من المناقشات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة - المؤئل الثالث - في عام ٢٠١٦.

وفي مجال المياه والمرافق الصحية، قدّمت سنغافورة إلى الجمعية العامة في السنة الماضية القرار ٦٧/٢٩١ لتعيين يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بصفته اليوم العالمي لدورات المياه في سياق المرافق الصحية للجميع. وفي هذه السنة، سنُحيي هذا اليوم مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالتركيز على المشاكل الخطيرة التي تواجهها النساء والفتيات اللواتي يفتقدن الحصول على مرافق صحية أساسية. وهذه المسألة بحاجة إلى اهتمام أكبر ممّا حظيت به حتى الآن.

فما السبيل إلى المضيّ قدماً؟ حالما يتمّ التوافق على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيتعيّن على البلدان التفكير في التنفيذ. والتعاون بين بلدان الجنوب، وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي في بناء القدرات وتبادل الخبرات أجزاء هامة من سبيل المضيّ قدماً. وفي سنواتنا المبكرة، استفادت سنغافورة من مشورة الخبراء لدى الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والبلدان النامية. وفي عام ١٩٩٢، أعددتنا برنامج سنغافورة للتعاون، لتبادل خبراتنا الإنمائية، الإنجازات والإحفاقات على السواء، مع البلدان النامية الأخرى. والبرنامج

في فريق المساءلة والاتساق والشفافية. وإذ تُودَّ أيرلندا أن ترى قوة حق النقض مُلغاة في المجلس في نهاية المطاف، فإننا نرحب ترحيباً قوياً بمبادرة فرنسا، مدعومة من المكسيك، لتنظيم استخدام تلك القوة على نحو أفضل من قِبَل الأعضاء الدائمين في المجلس. وعلاوة على ذلك، تدعم أيرلندا زيادة أعضاء مجلس الأمن لتجسيد التوازنات الإقليمية عن كثب، فضلاً عن الوقائع الحالية للسكان والوزن الاقتصادي في العالم.

إنَّ تحدي تحقيق السلام في الشرق الأوسط يبقى كبيراً كما كان دائماً. وبصفتنا دولاً أعضاء يتعين علينا أن نفعل المزيد لمساعدة الأمم المتحدة في جهودها الحيوية لإنقاذ الأرواح في سوريا، وفي التحديات الإنسانية الأخرى العديدة التي تواجه المنطقة على نطاق أوسع. وأود توجيه تحية خاصة هنا إلى الدور البطولي لهيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وموظفيها الشجعان المتفانين في غزة، الذين فقد ١١ موظفاً منهم حياته بشكل مأساوي أثناء الصراع المروّع الأخير. ونحن جميعاً مدينون لبيير كراهنبول وزملائه على توفير طوق نجاة لا غنى عنه لشعب غزة طوال سنوات عديدة.

ويجب أن يكون هدفنا ضمان عدم العودة إلى الجولات المتكررة من العنف الذي شهدناه في غزة وجنوب إسرائيل في ثلاث مناسبات حتى الآن، وأكثرها تدميراً خلال شهرَي تموز/يوليه وآب/أغسطس. ويبدو أن كل جولة من العنف تُصَلِّب المواقف على كلا جانبي النزاع، ولكن في النهاية لا يمكن لأحد أن يريد السلام أكثر من المتضررين مباشرة بغيابه.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن تحقيق سلام دائم يستدعي أن تُعالج نهائياً المسائل الرئيسية التي أجمعت آخر جولة من العنف. فالإغلاقات والقيود التي طُبِّقت على غزة طوال سبع سنوات طويلة يجب أن توضع لها نهاية الآن. ويوازي ذلك ضرورة أن تكون هناك تأكيدات لجميع

وفي خطابي عصر اليوم، سأركِّز على النزاعات التي تعصف بالشرق الأوسط وشرق أوروبا، وسأفعل ذلك بأسلوب يجسّد مبادئ السياسة الخارجية لبلدي: أولاً، الحوار والتسوية، بصفتها الحلّ للنزاعات المستعصية بين الشعوب؛ وثانياً، احترام سيادة القانون والتضامن مع المجتمع الدولي حين تُهدّد دولة ديمقراطية؛ وثالثاً، التزام قوي بحفظ السلام مع الحفاظ على الحياد العسكري الأيرلندي؛ ورابعاً، الأهمية البالغة للتنمية؛ وأخيراً لا آخر، تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات والنساء والفتيات في هذا العالم المضطرب.

وسأبدأ بإيجاز بعض الأفكار المتعلقة بأهمية إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. فنحن نشهد عالماً يتجتاحه الأعمال الحربية والإرهابية على جبهات عديدة. والتقارير التي تُدمي القلب حول الأعداد المتزايدة للضحايا واللاجئين، وذبح الأبرياء، ومعاناة الأطفال والبالغين الضعفاء في العراق، وسوريا، وغزة، وأوكرانيا ونزاعات أخرى عديدة تهيمن على الأخبار على موجات أثيرنا وأخبارنا التلفزيونية وعلى الإنترنت. ومن نتمثلهم في هذه الجمعية يتوقعون بحق من الأمم المتحدة أن تكون مصدراً للعمل. ومن المؤسف أنهم يرون غالباً مؤسسة تبدو عاجزة ومُحِبطة في حالات تقتضي منها أن تكون حاسمة وقوية معاً.

ليست المسألة أننا نفتقر إلى الصكوك الضرورية؛ فالإنجازات العديدة لهذه المنظمة العظيمة تُثبت بقوة قدرتها على التصرف بجزم وفعالية حين تكون الإرادة السياسية الضرورية آتية. ولكي تواكب الأمم المتحدة التحديات الخطيرة المتعددة والمعقدة التي تهيمن على دورة الجمعية لهذه السنة، يتعيّن عليها استعراض أساليب عملها وأولوياتها. ويجب توجيه الموارد نحو المناطق الأكثر حاجة، واستخدامها بالكفاءة القصوى.

ويجب أن نرى بشكل خاص نُهجاً جديدة لأعمال مجلس الأمن - وهو أمر دأبت أيرلندا بنشاط على تعزيزه مع شركائها

الحوية في مجال المساعدات الإنسانية، ولانتهاكات مثل محاصرة المجتمعات والسعي إلى تجويعها حتى الاستسلام.

إن نمو التطرف الذي نشهده الآن في جميع أنحاء المنطقة مصدر قلق بالغ؛ وأعلم أن الجميع في الجمعية العامة يتشاطرون نفس القلق. إن التزعة الدموية واللاإنسانية التي تظهرها الدولة الإسلامية في العراق والشام في تلك البلدان صدمت وروعت الشعوب المتحضرة قاطبة. وكان تدمير وتشريد الطوائف المسيحية القديمة في شمال العراق مشهدا مؤلما. والنهج غير المبرر والعارض تقريبا لأبشع أشكال القتل، وقطع الرؤوس؛ وأعمال العنف الجنسي الوحشية المرتكبة ضد النساء والفتيات؛ والفساد الأساسي المتمثل في وضع الأسلحة العسكرية في أيدي الأطفال؛ وقتل الأشخاص على أساس العرق أو الدين، سواء كانوا من المسيحيين أو الإيزيديين أو الأكراد أو السنة أو الشيعة أو اليهودية، كل ذلك مجتمعا يرجع إلى عقلية وثقافة كنا نعتقد أنها أرسلت منذ عقود إلى مزبلة التاريخ. إن صعود الدولة الإسلامية في العراق والشام، واستمرار أنشطة القاعدة وتزايد قوة جماعة بوكو حرام توضح أنه ليس هناك أي مجال للتهاون في المجتمع الدولي حينما يتعلق الأمر بنمو التطرف. يجب أن نتوحد ونحشد للتصدي لهذا التهديد، ويجب أن نفعل ذلك بشعور حقيقي بأن الأمر ملح.

وأوكرانيا هي أخطر أزمة سياسية تقع في أوروبا على مدى عدة عقود. الحالة هناك لها آثار عميقة على مقومات ومستقبل نظام دولي يرسخ سيادة القانون. إن الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الروسي، أولا في شبه جزيرة القرم في شرق أوكرانيا، تتنافى بوضوح مع مجموعة واسعة النطاق من الاتفاقات الدولية. وينبغي أن نذكر أولا وقبل كل شيء العنف المؤسف الذي لحق بالمدنيين الأبرياء في أوكرانيا على مدى شهور عديدة والأزمة الإنسانية الخطيرة التي أعقبت ذلك. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذه الأزمة.

الإسرائيليين والفلسطينيين بأنهم لن يُخضعوا لعنف عشوائي، سواء جاء ذلك من الهجمات الصاروخية التي تستهدف إسرائيل أو الضربات الانتقامية ذات التدايعات التدميرية على غزة وشعبها.

لقد مضى أيضا زمن طويل على موعد تحقيق سلام شامل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وليس لدى أحد منا أية أو هام بشأن التسويات الصعبة والمؤلمة التي ستكون لازمة.

بيد أنني أعتقد أن معظم الإسرائيليين والفلسطينيين يدركون أن الأساس الحقيقي الوحيد للسلام والأمن بينهما يكمن في تحقيق حل عادل وقائم على وجود الدولتين عن طريق التفاوض. وتجنب جميع الإجراءات أو السياسات التي تعوق تحقيق ذلك الاحتمال يظل أمرا حيويا.

وبينما توجد على الأقل رؤية واضحة للحلول التوفيقية الصعبة الضرورية للتوصل إلى سلام دائم بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، يبدو أن الحالة في سوريا المجاورة في الوقت الحالي تمثل تحديا أكبر بكثير. خلال السنوات الثلاث ونصف السنة، لقي ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم على أيدي الدولة والجماعات المقاتلة في ذلك النزاع الوحشي. في نهاية المطاف، فإن الحل للحرب الأهلية في سوريا ليس حلا عسكريا. وأحث بقوة الجميع في المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للمبعوث الخاص السيد دي ميستورا في جهوده الرامية إلى تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية استنادا إلى المبادئ الواردة في بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويجب التصدي للانتهاك الصارخ لجميع الأطراف في النزاع السوري للقانون الدولي وإحالاته إلى المحكمة الجنائية الدولية. لا بد أن تفي جميع الأطراف، لا سيما نظام الأسد، بما عليها من التزامات بموجب قرار مجلس الأمن، ٢١٣٩ (٢٠١٤) ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ووضع حد لعرقلتها للجهود

حماية المدنيين، ومراعاة الفوارق بين الجنسين وحقوق الإنسان والتدريب على القيادة واللوجيستيات.

والمشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة عنصر أساسي آخر في بناء مجتمعات تنعم بالسلام والاستقرار. والمرأة من العوامل الرئيسية لإحداث التغيير، ويجب أن تكون المرأة من الجهات الفاعلة في قصتنا العالمية الجارية. إن الإرادة السياسية عنصر حاسم في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في المستقبل. كان قرار مجلس الأمن (٢٠٠٠) ١٣٢٥ معلما هاما في إدراك تلك الحقيقة، وأظهرت قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، عزمنا على السعي إلى تحقيق هدف مشاركة المرأة الكاملة التي تقوم على تمكينها في العملية السياسية. ويشمل جدول الأعمال الحالي للأمم المتحدة زيادة ضرورية ومحمودة في التركيز على التصدي لآفة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

لكن يجب أن نترجم التزامنا العالمي إلى عمل ملموس. يتطلب تحقيق مساواة حقيقية بين الجنسين التزاما من جميع الحاضرين هنا، من الرجال والنساء. وهو التزام تفخر أيرلندا بأنها تعهدت به، وفي كانون الثاني/يناير المقبل نطلق خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن. إنها مجرد جزء من التزامنا المستمر بكفالة بلوغ النساء والفتيات كامل قدراتهن والعيش حياة خالية من الخوف وتبوء مكائهن على طاولة صنع القرار.

والخطر العالمي الذي يشكله انتشار فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا تذكير بأن جميع التحديات التي نواجهها ليست جميعا من صنع الإنسان. وتعمل أيرلندا من أجل التصدي لهذا الوباء في ليبيريا وسيراليون. ويشير قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤)، المقدم من ١٣٠ دولة عضوا، إلى الجدية التي ينظر بها العالم إلى المشكلة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الأمم المتحدة.

وندعم بقوة طريق الحوار الدبلوماسي ونرحب بخطة السلام التي قدمها الرئيس بوروشينكو. وقد أثلج صدرنا اتفاق مينسك الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من هذا الشهر في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية. ولا بد أن يقوم حل سياسي مستدام على مبدأ احترام سيادة أوكرانيا مع ضمانات واضحة بشأن أمن الحدود، ونزع سلاح جميع الجماعات غير القانونية، وانسحاب القوات الأجنبية.

إن لأيرلندا تقليدا يدعو للفخر من المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، بدءا من عام ١٩٥٨. وقدمت قواتنا إسهاما هاما في السلام والاستقرار الدوليين؛ وقدم ٨٢ فردا من تلك القوات أسمى التضحيات. أغتنم هذه الفرصة لأذكر وأحيي جميع الذين سقطوا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ أن اجتمعنا في المناقشة العامة العام الماضي. واليوم يخدم حوالي ٣٧٠ من رجال ونساء أيرلندا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومعظمهم في منطقة الشرق الأوسط. والبيئة التي يعملون بها باتت أكثر تعقيدا وصعوبة. وكما هو الحال بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام، فإن سلامة أفرادنا وأمنهم أولوية هامة للغاية بالنسبة لنا، وأرحب ترحيبا حارا بإعلان الأمين العام بأنه سيجري استعراض لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن يكفل ذلك احتفاظ المنظمة بالقدرة على تعزيز السلام والاستقرار على الصعيد الدولي.

وبوسع الجمعية العامة أن تتأكد من مواصلة رجال ونساء أيرلندا ارتداء القبعات الزرقاء بفخر في خدمة الأمم المتحدة، سعيا إلى تحقيق عالم أفضل. في الأسبوع الماضي، في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن حفظ السلام الذي استضافه الأمين العام، ونائب رئيس الولايات المتحدة السيد بايدن، طاب لي أن أعلن مبادرة حكومي بتقديم برنامج جديد لتدريب قوات حفظ السلام الأفريقية يشمل تركيزا خاصا على مجالات مثل

نقدمها. والكفاح من أجل القضاء على الفقر والجوع سيظل المبدأ الأساسي لسياستنا الخارجية.

وأثبتت الأحداث التي وقعت مؤخراً في جميع أنحاء العالم أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تزال تتعرض للانتهاك والتهديد، لا سيما في أوقات النزاع. في أنحاء كثيرة من العالم اليوم، يسعى النساء والرجال الشجعان إلى إبراز انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها والدفاع عن الأشخاص المضطهدين أو الذين لا صوت لهم. وأحيى شجاعة هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان وأتعهد بأننا في أيرلندا سنواصل العمل من أجل اتخاذ إجراءات حاسمة، سواء في الأمم المتحدة أو في الاتحاد الأوروبي، بغية دعمهم. وبوصف أيرلندا عضواً في مجلس حقوق الإنسان، سعت إلى تسليط الضوء على مساهمة المجتمع المدني الهامة في النهوض بحقوق الإنسان، وبناء المجتمعات الديمقراطية.

وفي الأسبوع الماضي، اتخذ المجلس بتوافق الآراء القرار المهم ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بقيادة أيرلندا، داعياً الدول إلى تهيئة وصون بيئة آمنة ومؤاتية تمكن المجتمع المدني من العمل. ونحن ندين بشدة كل أشكال الاضطهاد والتمييز على أساس الدين أو المعتقد. واضطهاد المسيحيين والأقليات الأخرى في الشرق الأوسط، وتزايد الاعتداءات المعادية للسامية في الآونة الأخيرة، خاصة في عدد من الدول الأوروبية، أمور تثير قلقنا البالغ. وفي أوقات كثيرة على مر التاريخ، كان العالم ينظر في الاتجاه الآخر حين تستهدف الأقليات المستضعفة، وغالباً ما يكون ذلك مقدمة لصراع أكثر خطورة.

على صعيد أكثر إيجابية، وبوصفي وزيراً سابقاً لشؤون الأطفال والشباب في أيرلندا، فقد تشرفت بصورة خاصة في الأسبوع الماضي بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل، ما يؤكد مجدداً التزام حكومة بلدي بحماية حقوق الأطفال في أيرلندا والنهوض بها.

وسيكون عام ٢٠١٥ المقبل بالغ الأهمية في الكفاح من أجل وضع حد للفقر المدقع والجوع. أمامنا ١٥ شهراً لإحراز أقصى قدر من التقدم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ومجرد ١٢ شهراً للتفاوض بشأن إطار جديد للتنمية الدولية. ويجب أن يشكل ذلك الإطار نقطة تحول هامة في التنمية المستدامة، مع أهداف واضحة وطموحة يمكن أن تساعد على وضع حد للفقر المدقع والجوع وسوء التغذية خلال جيل. ولا تزال أيرلندا تضطلع بدورها في الأمم المتحدة ومع شركائنا في الميدان. وركزنا بشدة على الفصائح المستمرة للجوع وتقرم الأطفال، ووفيات الأمومة في عالم يتسم بالوفرة. ويسرني أنه في الأسبوع الماضي اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع قرار، مقدماً من أيرلندا، بشأن الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها لدى الأطفال دون سن الخامسة. وما يدعو للأسف وفاة ما يقرب من ٦,٦ مليون طفل دون سن الخامسة سنوياً، معظمهم من الأسباب التي يمكن الوقاية منها وعلاجها.

تعمل أيرلندا مع شركائها في أفريقيا على الآثار المدمرة المترتبة على تغير المناخ، لا سيما بشأن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. انضمنا الأسبوع الماضي إلى التحالف من أجل الزراعة الذكية مناخياً. وشاركت يوم الخميس في استضافة اجتماع هنا في الأمم المتحدة تأييداً لتحدي القضاء على الجوع الذي أطلقه الأمين العام. وقبل ذلك بأيام في دبلن، استمعت من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أيرلندا إلى أصوات شباب أيرلندا، يدعون إلى تعزيز جهودنا ويذكروننا، في كلماتهم، أن "الأمر يتعلق بنا". إن التزام أيرلندا بمزيد من المساواة والشمول والاستدامة لمستقبل أطفال العالم يتضح في الممارسة العملية من خلال برنامجنا الإنمائي، وعملنا مع شركائنا في أفريقيا جنوب الصحراء. وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة للغاية التي شهدتها السنوات الأخيرة، نفخر بأننا تمكنا من تحقيق استقرار تمويل برنامج المعونات التي

لم تحركها الحقوق، بل المصالح. وقد دفع مقابل تلك المصالح الضيقة بالأرواح وانتهاكات حقوق الإنسان والمجرة، حيث كان على الناس ترك ديارهم ومدنهم وبلدانهم، وهم في حالة من الضعف يواجهون الكرب والعنف والموت مراراً.

والأمم المتحدة لم تتمكن من بناء نظام يوفر حلولاً، وقد فشلت بصورة أساسية في بعدها الأخلاقي. فليست هناك ندرة في العمل أو الوثائق أو الاجتماعات، ولكن هناك افتقار للحلول من أجل الناس. وينبغي أن تستند أخلاقنا المشتركة إلى الناس. وبنيتنا الأخلاقية المشتركة في هذه الحالة يجب أن تكون قادرة على دمج تنوعنا، وتحريرنا بالديمقراطية والمشاركة. إننا نحتاج إلى تنمية وتطوير تعددية الأطراف، التي هي السبيل الوحيد والأداة الأساسية لتعزيز تلك البنية الأخلاقية المشتركة، وضمان المزيد من الحقوق للمزيد من الناس أكثر من أي وقت مضى. إننا نحتاج للنمو والتطور في حرية.

إن الأزمات السياسية والمالية لهذا العالم ترتبط بالقيم والمعايير الأخلاقية المشتركة. عالمنا اليوم هو عالم من الارتباك الكامل حيث تأتي الأزمات الإنسانية في أعقاب الأزمات السياسية، التي تلي بدورها الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية. هنا، في هذا المبنى، لدينا عالمنا الصغير؛ نرقل في الملابس الأنيقة، ونتناول الطعام في المطاعم باهظة الثمن، ونقود السيارات الفارهة الحديثة. فماذا يحدث للناس الذين ليسوا من المطلعين على بواطن الأمور، ولكن يعانون في مخيمات اللاجئين حيث تقتل أسرهم، وتدمر قراهم ويجري تعذيبهم، أو حيث تدمر بيئاتهم بفعل آثار تغير المناخ؟ إن من اكتسب حقاً ينبغي ألا يخسر في اليوم التالي. لا بد لنا أن نحمي ذلك الحق. ينبغي أن نوفر فرصاً أفضل.

الأهداف الإنمائية للألفية كانت أداة مفيدة لتعزيز الجهود وتوجيهها لأغراض محددة، ولكن ينبغي ألا نترك البلدان وحيدة في تلك الجهود. وفي هذا الإطار، ينبغي لنا تكثيف جهودنا

ختاماً، أعتقد أن هذه المنظمة العظيمة، الأمم المتحدة، في ذروة فعاليتها، هي قوة من أجل الخير في العالم ولديها إمكانيات كثيرة لم تستخدم بعد. وإنجازاتها الأكيدة في مجالات، مثل حفظ السلام وتسوية النزاعات والتنمية والعمل الإنساني، التي تعترف أيرلندا بالإسهام فيها، ينبغي أن تجدد إيماننا بقدرتنا الجماعية وأن تلهمنا للتصدي للتحديات التي تواجهنا الآن، والكثير من التحديات التي تنتظرنا في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ألماغرو وزير الخارجية في جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن عالمنا قاسٍ وصعب - عالم معقد ومشين في بعض الأحيان، حيث يموت ٦ ملايين طفل كل عام قبل أن يبلغوا سن الخامسة، وكثير منهم يلقي حتفه نتيجة لمشاكل ترتبط بسوء التغذية؛ وحيث اتخذ العنف بعداً جديداً من الإرهاب والرعب، مع مئات الآلاف من القتلى في ليبيا وسوريا والعراق؛ وحيث تقع انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية على نحو أكثر تواتراً وبشراسة أكبر، ذلك هو الواقع اليومي في تلك البلدان.

في عالمنا هذا يموت أكثر من ٨ ملايين شخص سنوياً نتيجة استهلاك التبغ - وهو نشاط للإبادة الجماعية لا يصدق ولا يمكن وقفه وتروج له الأسواق التي تزداد انفتاحاً وحرية وتصبح أقل تنظيمياً، ويرخص لها بالعمل بما يخالف حقوق البشر في الحياة والصحة. وفي عالمنا تنفجر القنابل الحربية وتقتل من في المدارس والأقليات العرقية أو الدينية، أو من يعتقدون معتقدات سياسية مختلفة. في عالمنا هذا تدمر الكوارث الطبيعية بلداناً في عام ثم يتكرر الأمر في العام التالي والذي يليه، كما حدث في دول شقيقة في منطقة البحر الكاريبي. في هذا العالم، فإن من يعملون كشرطة عالمية قد أورتوا الكوارث الاجتماعية والسياسية أينما ذهبوا. والحوكمة العالمية

ويجب أن تكون مجتمعاتنا أكثر شمولاً. يجب أن تدمج مجتمعاتنا كل حق من تلك الحقوق في نظامنا السياسي وحمائنا القانونية، سواء كانت تتعلق بالحق في الزواج من نفس الجنس، أو الحق في المعاشرة، أو حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. لا بد من الكفاح من أجل المساواة والقضاء على التمييز القائم على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسية، جميع الحقوق جزء من البنية الاجتماعية الأمثل - أي الحب. فالحب هو العامل الأساسي الذي يلغي عدم المساواة والتمييز، ويجعلنا جميعاً متساوين، ويسمح لنا بالتعارف مع إخواننا من بني البشر.

ويجب أن يقوم البرنامج الشامل لحقوق الإنسان على أساس منح عدد متزايد من الحقوق لعدد متزايد من بني البشر كيما يتسنى للجميع النمو في إطار من الحرية والمساواة. وعلينا أن نواصل إحراز تقدم حاسم بشأن مواضيع اجتماعية كالأزمات المعدية والأمراض غير المعدية. ويشمل ذلك الأمراض المتصلة باستهلاك التبغ، الذي يموت بسببه، كما ذكرت آنفاً، أكثر من ٨ ملايين شخص كل عام. ومن المتوقع أن يستمر هذا الرقم في الارتفاع. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يكون لدينا سياسات وطنية تركز على أنماط الحياة الصحية.

وفي عام ٢٠١٣، أجازت أوروغواي بيع الحشيش بصورة قانونية، واختارت نموذجاً تنظيمياً بديلاً لمكافحة الاتجار بالمخدرات وعواقبه الوخيمة على المجتمع. ونحن لا نقدم المثال أو ندعي الريادة، لكننا، بدهة، نريد إعادة تصميم أنماط السياسات التي فشلت بشكل قاطع حتى الآن، ولم تحقق النتائج المتوقعة.

إن الوضع الحرج في العالم اليوم فيما يتعلق بالأمن الغذائي يمثل مشكلة هيكلية. وهذا من نتائج السياسات العالمية السيئة. فهناك واحد من كل ثمانية أشخاص، بينهم كثير من الأطفال، يعاني من سوء التغذية المزمن. والجنس البشري يهدر أكثر من

في كل عام، والسعي إلى تحديد أكثر وضوحاً لأهداف التنمية المستدامة التي ستتشكل منها خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة متوازنة وشفافة وتوافقية تتوخى التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وينبغي أن نقضي على الفقر من منظور حقوق الإنسان والاعتراف بتلك الحقوق. فالثروة التي تتأتى للعالم تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وتحمي الاستثمار أكثر ديناميكياً، ويجب أن يقترن كل ذلك باعتراف منطقي بالحقوق. ونحن نكون أكثر تطوراً وثراءً عندما نمارس المزيد من الحقوق، وعندما تتوفر الحماية لتلك الحقوق، وعندما يكون لدينا المزيد من الضمانات ضد التفاوتات المتزايدة في عالمنا. والمعاناة من الفقر يشعر بها المرء على مستويات عدة، وكل بلد مسؤول عن منح المزيد من الحقوق دوماً لمساعدة شعبه في التغلب على الفقر، وتحسين الأحوال والقضاء على التمييز.

ولكل الجهود قيمة في كل بلد من بلداننا، وكذلك كل منظمة غير حكومية ترسم الطريق أو تدين انتهاكاً لحقوق الإنسان أو تسعى لتحسين فرص النساء والأطفال والشباب والمتقاعدين والمهاجرين في مختلف المجالات، كالرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل اللائق، والفرص الاجتماعية والاقتصادية، سواء أكانوا من العمال الريفيين أو خدم المنازل. ففي كل فرد توجد إمكانات هائلة تحتاج إلى حمايتها وتعزيزها.

وينبغي أن يتوافق المنظور الجنساني الذي نحتاج إلى تعزيزه مع الحقوق الأساسية لكل فرد قد يعاني حتى من قدر ضئيل من التمييز في هذا العالم. وجدول أعمال المرأة من أقوى محفزات التنمية التي يمكننا تصميمها. وأي نوع من التمييز ينطوي على شكل من أشكال التخلف، لأن التمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو حالة الهجرة هو نقيض ما تحتاجه مجتمعاتنا.

وينبغي احترام حقوق الإنسان بالكامل. ولا بد من رصدها بشكل كامل، كما ينبغي توفير ضمانات في هذا الصدد لكل شخص. وعلى السلطات أن تكفل الرصد الكامل لحقوق الإنسان لضمان أن تتمتع شعوبها بأوسع الحريات الممكنة.

وأوروغواي تستنكر العنف بجميع أشكاله. فالعنف كله سيئ من حيث الأساس. وما من مبرر لكي يستمر العنف في الانتشار في العالم اليوم. وفي كل مرة يقوض حق واحد، من مسؤوليتنا، كحكام، أن نقود الكفاح من أجل استرداده. وفي كل مرة لا تتحقق فيها العدالة، يجب أن تكون مهمتنا، كقادة، أن نطالب بالمساءلة. وفي كل مرة ندرك حقاً جديداً، من واجبنا أن نتذكر أولئك الذين ما زال لا يمكنهم أن يمارسوا ذلك الحق والعمل بلا كلل لما فيه نفعهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد خوزيه باديا، وزير الخارجية في إمارة موناكو.

السيد باديا (موناكو) (تكلم بالفرنسية): إن التطلعات النبيلة للأهداف الإنمائية للألفية وجهت خطواتنا الأولى في عصر الألفية الثانية ومكنتنا من أن نحقق، جزئياً، الأولويات التي نراها عزيزة علينا. وبتجربتنا المشتركة، غير العادية من حيث ما تحقق خلالها، وإذ ندرك التحديات الجديدة التي فرضت علينا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، لدينا الآن دروس واضحة لبناء المستقبل الذي نصبو إليه. وبتنا نعرف الآن أن السلام والتنمية متلازمان.

والمستقبل الذي نتطلع إليه جميعاً يمكن فهمه على ثلاثة مستويات، استناداً إلى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة التي تستحوذ على انتباهنا بنفس القدر من الاهتمام. والعمل الذي بدأناه لتحديد جدول أعمال عصر ما بعد ٢٠١٥، بحكم طبيعته، وفي ضوء التحديات التي يمثلها، يستحق أن يبذل المجتمع الدولي قاطبة تلك الجهود الحثيثة التي سبق أن تعهد

ثلاث كل ما ينتجه من غذاء، وهو ما كان يكفي لحل مشكلة الجوع. ويقدر أن ما بين ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من الأغذية التي تنتج سنوياً لا يستهلكه الآدميون إطلاقاً، والحالة تزداد سوءاً بسبب تآكل التربة وشح المياه المتزايد وتغير المناخ والاستخدام غير السليم للمواد السامة في سلسلة الإنتاج الغذائي.

ومكافحة تغير المناخ أولوية قصوى. وعلينا أن ننفذ السياسات اليوم ولا ننتظر إلى الغد، تلك حتمية أخلاقية على كل شخص في هذه القاعة، حتى يمكننا أن نعطي محتوى ملموساً لأهداف التنمية المستدامة وأن نستمر في النمو. ومن المهم أيضاً مواصلة تطوير المجتمع المدني والسياسي، الذي يجب أن ندعمه. ومبدأ المساواة القانونية بين الدول أساسي. ولهذا السبب، فإن بلدي، على سبيل المثال، يرفض أي إجراءات قسرية أو أحادية أو تتجاوز الحدود الإقليمية بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأوضح مثال على ذلك هو الحصار المحجف المفروض على كوبا. ومرة أخرى، نعرب بأقوى العبارات عن رفضنا لذلك. وأوروغواي تطالب بصورة قاطبة بحذف كوبا من قائمة البلدان التي تؤوي الإرهابيين.

وفي نفس السياق، تطالب أوروغواي بوضع حد للمضاربات المالية من خلال الصناديق الانتهازية. من المهم أن تتمكن البلدان من إعادة هيكلة ديونها السيادية في ظروف يمكن التنبؤ بها وثابتة وعادلة دونما تأثير على التنمية، ومن ثم على رفاه شعوبها.

إن السلام والأمن العالميين أساسيان. والقضاء على أي شكل من أشكال العنف في هذا العالم قضية حيوية الأهمية. ولا بد من إيجاد حلول تفاوضية تتفق عليها الأطراف، وإسهامات بعثات حفظ السلام ضرورية لتوفير الضمانات القصوى في العالم.

الذي يرسى إطاراً تشريعياً وسياسياً جديداً لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وإمارة موناكو تشاطر الشعوب الفرنسية والبريطانية والأمريكية الحزن على رعاياها الذين قتلوا بصورة بشعة بينما كانوا محتجزين كرهائن. وإحياء لذكرى أولئك الضحايا، أمر صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني بتكيس الأعلام على المباني الإدارية والمؤسسات العامة في موناكو. إن أولئك الذين يرتكبون تلك الجرائم البشعة باسم الدين الذي يسيئون إليه، إنما يقوضون أساس مجتمعنا بانتهاك سيادة القانون واحترام المعايير التي أرسيناها معاً. أنهم يستخدمون شبكات الاتصالات والتواصل الاجتماعي لنشر الكراهية والفوضى، وكنا نعتقد أنها ستستخدم لنشر الوثام والوحدة.

لدينا من الأسباب ما يحملنا على التساؤل عن الدوافع والأسباب التي تجعل مناشدتهم لتلك الفئة مقنعة للغاية.

من الواضح أن الإجابة متجذرة في استبعاد وتهميش الأشخاص الذين لم يستفيدوا بعد مما نسميه بالتقدم المحرز. وغالبا ما يشمل ذلك الشباب الذين ليس لديهم أمل في المستقبل. وبالتالي، من مسؤوليتنا أن نضع سياسات للاندماج الاجتماعي تشمل الجميع وذلك من أجل النهوض بالتعليم، وتوفير فرص العمل للشباب. لم يسبق قط أن شكلت نسبة الشباب هذا الكم الهائل من سكان العالم، لا سيما في البلدان النامية. فلا بد من أن يشكلوا جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات لتمكينهم من إدراك ما يتمتعون به من إمكانيات بشرية.

نرحب، في ذلك الصدد، بمبادرة الأمين العام "الحقوق أولاً" التي أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وهدفها الرئيسي التأكد من عدم تحول انتهاكات حقوق الإنسان إلى جرائم جماعية، فضلا عن تمكين المنظمة من العمل بشكل أسرع

بها. وفي واقع الأمر، فإنه يتطلب إشراك جميع الدول وجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وجهات العمل الخيري، وبالطبع، المنظمات غير الحكومية. وكمسألة أخلاقية، ولكن أيضاً لضمان قدرتها على الاستمرار، يجب أن تكون شاملة للجميع وتشاركية وأن تقوم على الحكم السديد.

وعليه، تلك هي الأسس لتحديد العمل ما بعد ٢٠١٥، وعلى الرغم من التناقضات الصارخة والعقبات العديدة التي نواجهها، للأسف. وفي الوقت الذي بلغ فيه العالم درجة عالية من التكافل، وتكنولوجيا اتصالات لم تكن يوماً أفضل أداء مما هي عليه اليوم، وثروات وفيرة، لا تزال أوجه التفاوت تتزايد، ولا يزال الكثير جداً منا مهمشاً ويعيش في ظروف غير مقبولة.

وتغير المناخ الذي لا مفر منه، والذي يُعترف بأنه التحدي الأكبر في عصرنا، سيقدر مصير كوكبنا ويظلم آفاق مستقبلنا بتهديده لحاضرنا بالفعل. فالتراعات مستمرة، في حين تولد نزاعات أخرى، والأعمال الإرهابية تؤدي إلى نطاق من المشاكل التي تتحدى الاستراتيجيات الدفاعية التقليدية. وفي العام المنصرم، تصاعدت حدة التفاعلات القائمة والجديدة إلى مستوى غير مقبول. ولا تملك سلطات موناكو إلا أن تكرر التزامها بقيم ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والانضمام إلى جهود أولئك الذين يسعون إلى تسوية سلمية وسياسية للأزمة في أوكرانيا.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا والمهجوم على أهداف مدنية في سوريا والعراق وقطاع غزة وجنوب السودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا قد نشر الرعب. تلك ممارسات همجية لا يمكن السكوت عليها. ولذلك، أدانت حكومة موناكو أعمال العنف الشنيعة من خلال دعم اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) في الأسبوع الماضي،

ونؤيد بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي أنشأها الأمين العام لمكافحة التهديد الواسع النطاق الذي يشكله فيروس الإيبولا على السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بالتزام إمارة موناكو، التي تساهم بفاعلية في ذلك الكفاح الذي لم يسبق له مثيل، جنباً إلى جنب مع منظمة الصحة العالمية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. إننا نشاطر الضحايا وأسرههم الحزن. ونذكر أن مآسي الأسر تتضاعف وأن الآامهم لا تطاق بسبب عدم قدرتهم على توفير الرعاية لأحبائهم أو تشييع جنازات تليق بموتاهم.

في هذه الأوقات العصيبة، نحتاج إلى وضع نموذج جديد لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بحيث تتسم بالعالمية والشمول والواقعية وتلبية الطموحات، ويجب أن تصمد أمام الضغوط الناجمة عن النمو المتزايد لسكان العالم، والتوسع الحضري الذي يأتي معه. وتتطلب منا تكييف أساليبنا في الإنتاج والاستهلاك، واختيار التكنولوجيات النظيفة. فنحن بحاجة إلى تحديد طبيعة العالم الذي نريد أن نعيش فيه مع أطفالنا ومن أجلهم. وكما ذكرت من قبل، من الضروري الأخذ في الاعتبار على النحو الواجب احتياجات أشد الفئات ضعفاً، فضلاً عن ضمان الاستقلال الاقتصادي للمرأة والشباب. آن للمرأة أن تحقق التحول الذي تحدث عنه الأمين العام فيما يتعلق باختراق السقف الزجاجي الذي منعها لفترة طويلة من تحقيق إمكاناتها. حيث لن تتحقق التنمية المستدامة دون الإسهام الكامل للنساء اللواتي يشكلن ٥٠ في المائة من البشرية.

في عام ٢٠١٥، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشر لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونكرر دعوتنا إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم ذات الصلة بالعنف الجنسي والجسدي ضد المرأة، وكذلك للإيذاء الذي تعاني منه النساء.

بحيث تحتل الشعوب مكانة رئيسية في تخطيط استراتيجياتها وأنشطتها التنفيذية.

عشية الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لا سيما في الوقت الذي نتذكر فيه جرائم الإبادة الجماعية المشؤومة، يجب أن نقوم بالمهمة المنوطة بنا على نحو أفضل في مجال تعزيز المسؤولية عن حماية الأفراد. وهذه هي المسؤولية الأولى لكل دولة، كما نعلم، ولكن علينا أيضاً أن نكون قادرين على مساعدة الدول التي يصعب بناء القدرات فيها. ولا تزال الوقاية تمثل جانباً أساسياً من العمل الذي تقوم به المنظمة. وفي ذلك الصدد، من الضروري إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان التنفيذ الفعال لحماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولا بد من أن تظل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جوهر سياساتنا، ونضع كل ثقتنا في الأمير زيد الحسين. فبفضل ما يتحلى به من خبرة والتزام قاطع بالسلم وسيادة القانون فإنه المفوض السامي المناسب لحقوق الإنسان في عصرنا هذا.

ثمّة جانب آخر يجدر التركيز عليه، ألا وهو تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع التي يجب ألا تعتمد على السياق السياسي. ينبغي أن يكون تسييس المساعدة الإنسانية بنداً أولياً في المناقشة التي ستدور في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠١٦.

في ضوء تزايد عدد الأزمات الناجمة عن الصراعات والكوارث الطبيعية التي تربط تواترها بمعدل تغير المناخ في عدة مناطق، يجب أن نأخذ في الاعتبار احتياجات أكثر من ٥٠ مليون شخص. إن حجم تلك الاحتياجات يبرر الشراكات الجديدة التي تشكلت في المنظمات ومع الشركاء المحليين والقطاع الخاص والأفراد.

إن التهديد الذي يمثله فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا لم يسبق له مثيل ويختبر قدرتنا على الاستجابة المنسقة والفعالة.

ومهاراته في إدارة أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة بسلاسة.

”أعرب عن خالص شكري وتقديري للأمين العام بان كي - مون على جهوده البناءة والدينامية في قيادة المنظمة. وتعرب سيراليون عن تقديرها العميق لمبادراته الجديرة بالثناء والتي تتسم ببعد النظر فيما يتعلق بمسائل الطاقة المستدامة وتغير المناخ، من بين أمور أخرى. وأعرب عن تقديري، على وجه الخصوص، لاستجابته النشطة في التصدي لوباء الإيبولا الذي تسبب في الكثير من الدمار في حياتنا وهدد كرامتنا ووجودنا ذاته. وسوف نواصل دعم تلك المبادرات الطموحة للغاية والجديرة بالثناء من أجل جعل العالم أفضل وأكثر أمنا.

”تثني سيراليون على الرئيس المنتخب وعلى جدارته وأهمية الموضوع الذي أفرده للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وننضم إليه في الدعوة إلى إجراء حوار هيكلي، وتعزيز الشراكة العالمية، وتعزيز التعاون من أجل الإنجاز.

”تود سيراليون أن تؤكد من جديد الحاجة إلى توليد الإرادة السياسية العالمية اللازمة للوقوف على الأعمال غير المنجزة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال التركيز على الثغرات في التنفيذ وعلى التحديات الجديدة والناشئة. إن سيراليون بحكم توليها رئاسة مجموعة الدول السبع الصغيرة، تؤكد من جديد على نداء هذه المجموعة من الدول المهشة والخارجة من صراعات من أجل دعم الهدف ١٦ الوارد في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. إن الهدف ١٦ إحدى الأولويات السبع عشرة في خطة التنمية لما بعد عام

إن النجاح المسلم به الذي حققته قمة المناخ ينبغي ألا يقاس فحسب من خلال الالتزامات التي تم الإعلان عنها، ولكن أيضا بالمشاركة الموسعة للقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وبحس من الملكية من جانب جميع أصحاب المصالح المعنيين. وبالتالي تتجح القمة في حفز المجتمع ككل، الأمر الذي سيضمن الحفاظ على الزخم السياسي في ليما وباريس. بما أن مسألة تغير المناخ لا يمكن فصلها عن مسألة المحيطات، سوف تواصل حكومة الأمير الدفاع عن هدف التنمية المستدامة المكرس لجعل المحيطات صحية ومنتجة للجميع. وبوسع الجمعية أن تركز إلى أن موناكو ستشارك في المناقشات التي ستبدأ في كانون الثاني/يناير، وسوف تواصل القيام بدور الشريك المسؤول والمصلح في السياسات على الصعيد الوطني والدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامورا كامارا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إلى الجمعية العامة تحيات أخوية وتمنيات طيبة من السيد أرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، وشعبه المحاصر. يعرب الرئيس كوروما عن أسفه الشديد، لأسباب واضحة. إذ أنه لم يتمكن من المشاركة في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ومع ذلك، تلقيت تعليمات منه بأن أنقل هذه الرسالة إلى الجمعية العامة نيابة عنه:

”أهنئ الرئيس على انتخابه لتولي أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية، وأكد له دعم بلدي، سيراليون، وتعاوننا خلال فترة ولايته. اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومتي وشعبي، أن أعرب عن تقديرنا لسلفه، السيد جون آش، ممثل أنتيغوا وبربودا، لقيادته المتبصرة

والذعر مما أدى إلى إغلاق الحدود وفرض القيود على السفر من وإلى سيراليون وفي منطقتنا دون الإقليمية.

”هذه هي المرة الأولى التي يأتي فيها فيروس الإيبولا إلى منطقتنا وإلى بلدي، سيراليون. ولم نحضره نحن أنفسنا. إننا نعمل على إعادة بناء هياكلنا الأساسية، وتنفيذ سياسات من شأنها زيادة معدلات النمو لدينا، وتحسين مؤشرات الرعاية الصحية ومحو الأمية، وتحسين أمننا، وتعزيز ديمقراطيتنا. ونساهم في إرسال قوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلدان أخرى، بوصف ذلك نصيبنا من عوائد السلام. لقد أشاد بنا العالم لقيامنا بأشياء كثيرة على النحو الصحيح، ولكوننا رمزا للانتعاش السريع من النزاعات الأهلية المدمرة التي استمرت على مدى عقد من الزمن، ولتعزيزنا لحقوق الإنسان وحمايتها، ولسيرنا قدما على درب إعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي الرائع. عندما ابتلينا بفيروس الإيبولا كنا نعمل على تعزيز نظام الرعاية الصحية لدينا لمكافحة الأمراض المعروفة في بلدنا، مثل الملاريا والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال الرضع، وحمى لاسا والسل وحمى التيفوئيد. بناء على معرفتنا بمجريات الأمور، واستنادا إلى المشورة التي أسداها لنا شركاؤنا الدوليون، تأهبنا للتصدي لهذا التهديد الغريب علينا. ولكن لم يكن عدد الموظفين كافيا، ولم تكن المعدات والأدوية والنظم المتوفرة لدينا كافية، وقد أبطأ ذلك من استجابتنا الفعالة.

”بعد مرور أشهر على تفشي المرض، استطاع المجتمع الدولي في نهاية المطاف أن يتوصل إلى رؤية مفادها أن تفشي الإيبولا يشكل تحديا للجميع، وبما أن سيراليون والجمهورية الشقيقة لها تقف في طليعة هذا الكفاح، من الضروري أن يقدم العالم الدعم الجوي

٢٠١٥، كما يتوخى تعزيز المؤسسات السلمية والشاملة بوصفه هدفا واحدا لا غير.

”يكافح بلدي أحد أكبر التحديات المصرية التي تواجه المجتمع العالمي. وكما ذكرت في خطابي خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام بشأن الاستجابة لتفشي فيروس الإيبولا، فإن الإيبولا يختلف عن التهديدات السابقة، لا لأن لا شيء مماثل قد حدث من قبل، ولكن نظرا إلى تفشي فيروس الإيبولا الذي تحول إلى ظاهرة في بلدي، وهو وباء لم يعد بلدي العدة اللازمة له ولا المنطقة ولا المجتمع الدولي. إن المجتمعات المحلية المعزولة أصبحت أقل وجودا في عالمنا الذي يتجه نحو العولمة. لم يعد من الممكن عزل الأمراض ذات الفيروسات المتحولة مثل فيروس الإيبولا بشكل تام. بمجرد الحجر على البلد المصاب في ركن ما من العالم. إن تفشي فيروس الإيبولا في منطقتنا يضع أمامنا التحدي الأول الذي يهدد الهياكل الأساسية، ورأس المال البشري، والصحة العامة ونظم المراقبة التي تعتبر ضعيفة جدا في تعاملها مع حالات تتعلق بالانتقال السريع للأمراض المعدية للغاية بشدة من الحيوانات إلى الإنسان، ومن إنسان إلى آخر، حيث أصبح ذلك ممكنا بسبب زيادة التوسع الحضري وسرعة النقل، وبسبب كثافة تنقل الأشخاص بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وعبر الحدود.

”كنا نمضي ببطء في التصدي لهذا التحدي الجديد لأنه لم يقر أحد بأن تضافر الاتجاهات يمكن أن يبرز بتلك الدرجة من الخبث في غرب أفريقيا. لقد كان شركاؤنا الدوليون بطيئين في إدراك الخطر على حقيقته، وعندما تم إدراكه، اقترن ذلك برد فعل عفوي اتسم بالخوف

بالموارد اللازمة لخوض معركتنا المشتركة. ونرحب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤) التاريخي ونظيره قرار الجمعية العامة ١/٦٩ اللذين أقرنا بأن تفشي فيروس الإيبولا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونحیی أيضا الأمين العام على مبادرته بإنشاء أول بعثة للأمم المتحدة لحالات الطوارئ الصحية، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، من أجل القيام بجهد متضافر ومنسق لاحتواء ودحر هذه الآفة داخل المنطقة دون الإقليمية.

”نعرف أن دحر هذا المرض ومنع تفشیه في المستقبل في أي مكان في العالم، يحتم علينا أن نحسن قدراتنا على الاستجابة بشكل أسرع. وفي سيراليون، يستدعي ذلك سرعة نشر الموظفين والأدوية والمعدات على الصعيدين العالمي والوطني. أما على الصعيد العالمي، فتقتضي الاستجابة السريعة التعجيل في الخطوات نحو تعبئة الموارد والنفقات، فضلا عن تطوير اللقاحات والأدوية العلاجية. وأما على الصعيد الوطني، فيجب الإسراع في ترجمة جهودنا إلى مبادرات تستجيب استجابة فعالة للمجتمعات الحضرية والريفية. وأي انقطاع في سلسلة الرد السريع يزيد من صعوبة مواجهة التحدي، وعدم مواجهة هذا التحدي يعني المزيد من الوفيات في بلدنا، وزيادة إمكانية تحول الفيروس وانتشاره في مناطق لم ينتشر فيها بعد.

”يحتاج العالم إلى بنية أساسية أسرع للاستجابة العالمية للتصدي لهذا الاتجاه الجديد الذي يبدو واضحا في دول غرب أفريقيا مثل غينيا وليبيريا وسيراليون والذي لا يمكن لأي بلد أن يكون محصنا ضده. يفوز الإيبولا في سباقه ضدنا. ولتحقيق بداية مؤثرة لعكس مسار هذا الاتجاه، يجب أن يتوفر عدد من الأسرة العلاجية

والأرضي للتغلب على تفشي فيروس الإيبولا، لأن الإيبولا أسوأ من الإرهاب في العديد من النواحي. أما على صعيد بلدنا، فقد اتخذنا تدابير استثنائية، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ وتعطيل أعمال البلد لمدة ثلاثة أيام للحصول على المرشدين الصحيين لكل أسرة في البلد. واليوم، تعلم الأغلبية من السكان أن فيروس الإيبولا له نفس أعراض الملاريا وحمى التيفوئيد، والإسهال، والأمراض المعدية الأخرى، إلا أنه أكثر فتكا، ومن الضروري تغيير السلوك من أجل مكافحة انتقاله.

”بدأنا نشعر بالاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية. ولم نعد قادرين على المشاركة في ممارساتنا الثقافية، من قبيل المصافحة تعبيرا عن السعادة عندما نلتقي ببعضنا البعض، أو عندما نجتمع في المناسبات الدينية وفي مراسم دفن الموتى على صعيد المجتمع المحلي. يعيش شعبنا في خوف ولا يستطيع فهم طبيعة مرض يودي بحياة الأشخاص، ويمنع أفراد الأسرة من دفن أحبائهم.

”إن التعليق المفاجئ للعديد من المشاريع الإنمائية الجارية، وتعطيل أعمال الزراعة، والتعدين والصناعة، والبناء، والسياحة، والتجارة والنقل العام، في أعقاب اندلاع وباء الإيبولا يقوض حاليا قد قوض آفاق النمو والتنمية البشرية في البلد، حيث قدر صندوق النقد الدولي أن ناتجنا المحلي الإجمالي سوف ينخفض من ١١,٣ في المائة إلى ٨ في المائة في عام ٢٠١٤ بفارق ٣,٣ في المائة. كذلك ضيق وباء الإيبولا الخناق على التوقعات الاجتماعية - الاقتصادية للبلد، وبالإضافة إلى ذلك، نتعرض لخطر تراجع المكاسب التي حققناها بصعوبة في بناء السلام.

”نحیی الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان، والمنظمات الدولية والوطنية التي التزمت بتزويدنا

إصلاح الأمم المتحدة عن طريق الاتصال بجماعات المصالح الأخرى والتعامل معها في محاولة للتوصل إلى فهم مشترك لكيفية تحقيق مجلس أمن قوي وشامل وموحد وشفاف وخاضع للمساءلة. وعلى الرغم من أن العالم يقر الآن بالظلم التاريخي المتمثل في حقيقة أن أفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة للمجلس، وتعاني في الوقت نفسه من نقص التمثيل في فئة العضوية غير الدائمة، فقد حان الوقت لكي تتخذ هذه المنظمة ما يلزم من خطوات جريئة لتطبق عمليا تأكيدنا من جديد على المساواة في الحقوق بين الدول، الكبيرة والصغيرة. وإنما إذ نستعد للاحتفال بمرور ٧٠ عاما على وجود الأمم المتحدة، فإن الوقت في الواقع وقت مناسب لأن تقوم هذه المنظمة بتعزيز مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، وأن تكفل للجميع الحقوق والمزايا المترتبة عن العضوية.

”ونشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في تعزيز السلام والديمقراطية داخل البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وسنواصل دعم المبادرات الرامية إلى مساندة وتوطيد النظام الديمقراطي، والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وسنواصل الالتزام بروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تحقيق السلام والديمقراطية والاستقرار، وسنستمر في دعمنا لبناء المستودع اللوجستي للجماعة في سيراليون. وندعم بقوة مبادرة الاتحاد الأفريقي للتدخل السريع لعمليات حفظ السلام وعمليات دعم السلام. كما صدقنا على معاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبروتوكولاتها، ونعمل حاليا على إدراجها في قوانيننا المحلية.

يفوق حالات فيروس الإيبولا. ولا يمكننا القول أنه تمت السيطرة على فيروس الإيبولا إلا عندما يتجاوز عدد الأسرة المتاحة عدد الإصابات بالفيروس، فهذا كفاح نخوضه جميعنا. ويجب أن نثبت أن البشرية تقف على قدم المساواة في التغلب على هذا التحدي الجديد لوجودنا الجماعي.

”نعتقد أيضا أن الوقت قد حان لكي تقول الجمعية العامة كلمتها فيما يتعلق بحظر الطيران وإلغاء الرحلات التي تزامنت مع تفشي فيروس الإيبولا. وحذرت منظمة الصحة العالمية وغيرها من فرض حظر شامل على الطيران. لذلك، نحض الدول الأعضاء على إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بعزل ووصم البلدان المتضررة من الإيبولا ومواطنيها. إذ أنه في عالم ضربت العولمة جذورها فيه، ما من مكان لسياسات تتحاشى الانخراط مع أي دولة ديمقراطية. لقد أنشئت الأمم المتحدة بولاية لمواجهة انعدام الأمن البشري، وليس للتصل منه. وعلاوة على ذلك، فقد تأسست هذه المنظمة على مبدأ العمل بشكل أفضل من ذي قبل. ونحض على الولاء للمثل العليا التي تأسست عليها منظمنا العالمية.

”على الرغم من التحدي المروع الذي يواجهنا بوصفنا دولة ومنطقة دون إقليمية، ستظل سيراليون شريكا استراتيجيا جديرا بالثقة في إطار الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر، واستدامة السلام والاستقرار والتنمية. وتلتزم حكومة بلادي بإقامة روابط أوثق مع جميع البلدان، لا سيما في سياق الخطة الجديدة للمشاركة في مساعدة الدول الهشة.

”وبوصفنا منسق لجنة الاتحاد الأفريقي المكونة من عشرة رؤساء دول المعنية بإصلاح الأمم المتحدة، فسوف نواصل النهوض بالموقف الأفريقي الموحد بشأن عملية

”وبوصفنا بلدا خارجا من النزاع، فإننا ندرك أن العنف الجنسي في حالات النزاع يشكل أحد أكبر أوجه الإجحاف وأكثرها إلحاحا في العالم اليوم. وبالتالي، فإننا نؤيد مبادرة المملكة المتحدة لمنع العنف الجنسي، وما تلاها من إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وندعم جهود مكتب الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. كما نؤيد تأييدا كاملا قيادة حكومة المملكة المتحدة في تعزيز الدعوة العالمية ضد استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

”ونتابع التطورات الجارية في المحكمة الجنائية الدولية وندعم الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة القضائية بطرق تحترم الشواغل الأفريقية المتعلقة بقدرة قادتها من الرجال والنساء على توجيه بلدان القارة نحو تحقيق المزيد من الأمن والمصالحة والسلام والتنمية.

”وستواصل حكومي دعم الجهود التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بالوقوف الاختياري لعقوبة الإعدام، كما تقدمنا خطوة أخرى إلى الأمام في عملية تخفيف عقوبة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام إلى السجن مدى الحياة في مدوناتنا القانونية.

”وفي الختام، فبينما نشيد بدعم المجتمع الدولي بما لدينا من تطلعات، فإننا نود تذكير العالم بأن مكافحة مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا مسألة حياة أو موت بالنسبة للبشرية جمعاء. وقد أصابت منظمة الصحة العالمية أخيرا عندما أعلنت عن تفشي المرض باعتباره حالة طوارئ صحية عالمية، ولكن حالات الطوارئ تتطلب استجابة أسرع مما هو عليه الحال في الوقت الراهن. وكما أشار الخبراء بالفعل، يمكننا هزم

”وستواصل حكومة بلدي المساهمة بالقوات ودعم العمليات الدولية لحفظ السلام من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين، وبناء على ذلك، سنسعى إلى بناء القدرات وتقديم أشكال أخرى من الدعم في هذه المشاريع الجديرة بالثناء. ومع ذلك، فإننا نشعر بالجزع من الاتجاه الحالي للأحداث التي وقعت في جنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقطاع غزة، وسوريا، وأوكرانيا، والعراق ومناطق أخرى من العالم، لا تزال تعاني من النزاعات. وستلتزم سيراليون بالجهود العالمية سعيا إلى التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن الأسباب الجذرية لتلك النزاعات، وتشجيع الحوار من أجل بلوغ تسويات سلمية ومستدامة. وندعم حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني القائم على وجود دولتين مستقلتين.

”وتدين سيراليون أي عمل من أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في العالم بوجه عام وفي أفريقيا بوجه خاص. فالإرهاب يمثل عدوا مشتركا للسلام والأمن الدوليين. وتفتخر سيراليون بما تتمتع به من مستوى رفيع من التسامح الديني، ونرى أنه يجب أن يكون بمقدور الناس من جميع الأديان والخلفيات العرقية التعايش في سلام ووثام في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، فإننا نعتبر أعمال الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والقرصنة البحرية، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وعمليات الاختطاف وسائر الأنشطة الإجرامية المنظمة أو غير المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي. وسوف تعزز حكومي القدرات الوطنية وتسهم من خلال التعاون في منع تلك الجرائم ومكافحتها.

المهمة الهامة، الأمر الذي يعث على الثقة في نجاح الدورة التاسعة والستين للجمعية. ونؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين. ونشيد إشادة خاصة بالأمين العام بان كي - مون على قيادته المقتدرة والحكيمة لشؤون هذه المؤسسة العالمية.

يأتي موضوع هذه المناقشة العامة التاسعة والستين، "التوصل إلى وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كفيلة بإحداث التغيير وتنفيذها"، قبل عام واحد من انتهاء الموعد المحدد للأهداف الإنمائية للألفية في وقته تماما. ولقد حظيت ليبريا بشرف عالمي عندما اختيرت الرئيسة جونسون - سيرليف لتكون واحدة من ثلاثة رؤساء مشاركين لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي شكله الأمين العام في عام ٢٠١٢، لإسداء المشورة إليه بشأن تحديد معالم خطة للتنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بالطموح وفي نفس الوقت بالواقعية، ولتحديد الخطوات البالغة الأهمية اللازمة لإعادة تنشيط الشراكة العالمية ودعم استمرارها.

أما تقرير الفريق المعنون "شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة" فقد تضمن نداء واضحا بالألا نغفل أحدا، الأمر الذي اعتبره الكثيرون موضوعا محفزا.

وعلى مستوى القارة، تتولى رئيستنا رئاسة اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول الأفريقية المكونة من عشرة أعضاء، وفي ظل قيادتها حددت موقفا أفريقيا موحدًا وأقرته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. يستند هذا الموقف إلى ست ركائز تمثل الرؤية الأفريقية للشروط الأساسية للقضاء على الفقر في القارة ولكفالة مستقبلها وتحقيق التنمية فيها. ونشعر بالتشجيع لإدراج المفاهيم والاستراتيجيات المحددة في إطار كل ركيزة من الركائز بصورة كبيرة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يشعرونا ذلك بالتفاؤل بأن مضمون

فيروس الإيبولا ومكافحة تفشي أمراض من هذا القبيل في المستقبل في أي مكان من العالم من خلال التعجيل بوتيرة الاستجابة. وفيما يتعلق بفهمنا الآن لحالة التفشي غير المسبوقة، فقد أصبحت أفضل مما كان عليه في البداية، وبالتالي فقد تحسنت استجابتنا لها. وفي حين يجري تحسين في تنسيق قدراتنا، لا يزال هناك مجال لتعزيز تلك القدرات لضمان تحقيق الملكية والقيادة الوطنية الفعالة لجميع آليات الاستجابة. ومما لا شك فيه أنه بوسعنا أن نفعل أفضل مما فعلنا منذ بداية تفشي المرض، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحد من هذا الخطر الجسيم الذي يهدد بقاءنا الجماعي. كما سنواصل مشاركتنا مع جميع أصحاب المصلحة من أجل بناء نظامنا الصحي العام لما بعد الإيبولا.

"وبمناسبة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، أود أن أكرر الإعراب عن أعمق تعازينا لأسر وأقارب رجالنا ونساءنا وأطفالنا الشجعان الذين أزهقت أرواحهم بسبب مرض فيروس الإيبولا. فليتغمد الله أرواحهم وأرواح جميع المؤمنين برحمته."

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوغستين كيهي نغافوان، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ليبريا.

السيد نغافوان (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إلى الجمعية تحيات فخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، التي كان من المفترض أن تتواجد هنا اليوم لمخاطبة الجمعية العامة، ولكنها آثرت البقاء في الصفوف الأمامية في ليبريا لتقود كفاحنا ضد مرض فيروس الإيبولا الفتاك.

تمنى ليبريا رئيس الجمعية على توليه منصبه الرفيع، وتنوه بالحكمة والحنكة السياسية المتبصرة التي يضيفها على تلك

أن تتقيد بالتزامات متناسبة من أجل إنقاذ كوكبنا وأن تتخذ إجراءات ملموسة لجعل هذه الالتزامات حقيقة واقعة.

وعندما خاطبت الرئيسة جونسون - سيرليف الجمعية قبل سنة (انظر A/68/PV.6)، كان ذلك بمثابة رسالة أكثر إيجابية من الرئيسة بتقديم تقرير عن المنجزات الكبيرة والتطلعات الهامة للمستقبل. فقد أخطرت الرئيسة العالم، بكل امتنان، بأن ليبريا قد احتفلت في آب/أغسطس ٢٠١٣. مرور ١٠ سنوات من العيش في سلام، وأنه؛ على الرغم من وجود بعض التحديات، فإنها لا تزال تبرز تقدما ملحوظا على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لقد انتقل البلد من التأكيد على تحقيق الاستقرار إلى التركيز على التحول داخل إطار خطة التنمية الطويلة الأجل، رؤية عام ٢٠٣٠. كما أخطرت الرئيسة الجمعية بأن بلدان اتحاد حوض نهر مانو - ليبريا وغينيا وكوت ديفوار وسيراليون - كانت تعيش في سلام وكانت تسعى إلى تحقيق التكامل الإقليمي عن طريق مبادرات من شأنها أن تيسر التواصل في نطاق نظم الطاقة والنقل لديها، ومن ثم تعزيز التجارة عبر الحدود التي تشارك فيها على نحو كبير نساؤنا العاملات في السوق. حتى إنها قدمت تقريرا عن الكيفية التي يمكن بها لوحدة صغيرة من أفراد حفظ السلام الليبريين - الذين لا يزالون في مالي اليوم - أن تسهم في جهود حفظ السلام الجديرة بالثناء التي تبذلها الأمم المتحدة هناك، بما يهيء بيئة مواتية لتحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي في ذلك البلد.

وبعد عام من ذلك، وبينما أخطب الجمعية العامة، فإنني أروي نوعا مختلفا من القصص، نوعا حزينا. فخلال الأشهر الستة الماضية خيمت سحابة قائمة على المشهد العام في ليبريا، فبدلا من تقديم تقرير عن النمو الاقتصادي، فإننا مضطرون إلى تقديم تقرير عن التدهور الاقتصادي. فقد عُلق تنفيذ ركائز برنامجنا للعمل من أجل التغيير كلها تقريبا، وربما يجري عكس

الركائز سيشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإذ ننتظر التقرير التوليقي للأمين العام، يمكننا أنؤكد للجمعية استمرار المشاركة النشطة لليبريا في المفاوضات المقبلة.

وبينما نستعرض المشهد السياسي على الصعيد الإقليمي والدولي، فإننا نشعر بقلق متزايد إزاء انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، والأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أفريقيا. وسواء كنا نتكلم عن حركة الشباب في الصومال وكينيا، أو تنظيم القاعدة في المغرب العربي، أو تنظيم بوكو حرام في نيجيريا، فإن القارة الأفريقية لم تكن في مأمن من عواقب التطرف القاتلة والمدمرة. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى مدار العام الماضي، في حين كان يجري تعزيز لعمليات السلام في العديد من البلدان الأفريقية، أخطرتنا نشوب نزاعات أو تفاقمها في القارة، ولا سيما جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تسوية تلك النزاعات، وننضم إلى الدعوة إلى العمل الدولي المستمر من أجل التوصل إلى عالم أكثر أمنا وسلاما.

وتتخى ليبريا على الأمين العام على عقده مؤتمر قمة المناخ الرفيع المستوى الأسبوع الماضي، الأمر الذي أفضى إلى الخروج بالتزامات ملموسة من جانب المجتمع العالمي بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبوصفنا بلدا صغيرا ولا يزال ينعم بنسبة ٤٣ في المائة من مساحة غابات غينيا، فإننا فخورون بإبرامنا نحن أيضا اتفاقات شراكة وتعهدها بالتزامات ملموسة ترمي إلى دعم أهداف التنمية المستدامة والحساسية للمناخ. ورغم أن البلدان الصغيرة مثل ليبريا تسهم بنسبة أقل في انبعاثات غازات الدفيئة، فإنها تعاني بشكل غير متناسب من الآثار الضارة لتغير المناخ. ولتصحيح هذه الحالة الشاذة وبروح الوحدة الرامية إلى إنقاذ عالمنا، ينبغي لجميع البلدان - الكبيرة منها والصغيرة -

بالفعل من العاملين في المجال الصحي مرة أخرى، حيث سقط ٨٩ منهم ضحايا للفيروس، من أصل ما مجموعه ١٨٢ مصابا.

أما حالة الذعر التي نشأت بين العاملة في المجال الصحي ممن يشهدون زملاءهم يتساقطون جراء الإصابة بالإيبولا فقد أدت إلى إغلاق العديد من المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد. وبينما نكافح نحن والعديد من شركائنا الدوليين لإخماد ما يشعله الإيبولا من أزمات، فإننا لا نملك ما يكفي من الموارد، والوقت، والموظفين لمواجهة أمراض روتينية مثل الملاريا وحمى التيفويد والحصبة، مما يتسبب في وقوع عدد أكبر بكثير من حالات الوفيات العرضية. كما يتزايد عدد النساء الحوامل اللاتي توافيهن المنية أثناء عملية الولادة. باختصار، فإن نظامنا الصحي العام، الذي اهار كليا خلال سنوات النزاع والذي كانت إعادة بنائه تجري تدريجيا، اهار مرة أخرى تحت وطأة الفيروس الفتاك.

إن فيروس إيبولا ليس مجرد أزمة صحية؛ فهو أزمة شاملة. إنه أزمة اقتصادية، وأزمة اجتماعية، وأزمة سياسية وأمنية محتملة. والواقع أن أثره الضار واسع النطاق جدا وعميق جدا. فعلى الجبهة الاقتصادية، أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي في ليبيريا بنسبة ٤,٣ في المائة، ويتوقع بعض الخبراء أنه إذا لم يتم احتواؤه بسرعة، فيمكنه أن يسبب تراجعا في اقتصادنا نسبته ١٢ في المائة عام ٢٠١٥. ونتيجة لتباطؤ أنشطتنا الاقتصادية، فإن قدرتنا على توليد الإيرادات قد تقوضت بشدة، الأمر الذي يجد من مقدرتنا على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى مواصلة تمويل المشاريع الإنمائية الرئيسية. وتعليق الرحلات الجوية، فضلا عن فرض قيود على السفر وقيود أخرى، والجزاءات المفروضة على ليبيريا وغيرها من البلدان المتضررة، بالرغم من مشورة الخبراء التابعين لمنظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى التي تقضي بعكس ذلك، هي أمور لم تقوّض الجهود الإنسانية الرامية إلى سرعة احتواء

مسار ما حققناه من مكاسب. وبدلا من تكريس الاهتمام لتحقيق التكامل الإقليمي عن طريق تيسير مشاريع الطاقة والنقل، فإننا بصدد الحديث عن تعاون إقليمي للتعامل مع عدو فتاك. أما النساء العاملات في السوق اللاتي كن يتاجرن في السلع والخدمات عبر الحدود منذ عام، تفرض عليهن الآن قيود للبقاء داخل الحدود ويعانين من عواقب انعدام النشاط الاقتصادي.

أما العدو القاتل الذي يتسبب في الكثير من الضرر والبؤس لبلدنا ولجيراننا فهو مرض فيروس الإيبولا، الذي بدأ يعيث فسادا في ليبيريا في آذار/مارس. ولقد اتخذت حكومة ليبيريا مجموعة من التدابير منذ تفشيه. فقد أعلننا حالة الطوارئ، وعلقنا الدراسة في المدارس، وشاركنا مشاركة بناءة مع جميع أصحاب المصلحة - بمن فيهم القساوسة، والأئمة، والزعماء، والشيوخ والشباب، والمسؤولون الحكوميون، والساسة المعارضون - لتعزيز حملات التوعية والوقاية للتصدي لحالة التجاهل الجامدة والممارسات الثقافية والتقليدية المتأصلة التي تمهئ تربة خصبة لانتشار هذا المرض. كما خصصنا أجزاء كبيرة من مواردنا الضئيلة لمكافحته وسنواصل القيام بذلك.

وعلى الرغم من هذه الجهود، التي دعمتها جهود شركائنا، فقد أربكنا جميعا فيروس الإيبولا وانطلق بسرعة أكبر من جهودنا الجماعية، فعصف ب حياة أكثر من ١٨٠٠ من مواطنينا، ووصل إجمالي عدد المصابين إلى ٣٥٠٠ مصاب. أما النساء؛ لكونهن يمثلن غالبية القوى العاملة في مجال الصحة ومقدمي الرعاية الرئيسية في مجتمعنا التقليدي للغاية، فقد تأثرن بشكل تراكمي غير متناسب. ومن المؤسف أنه؛ نتيجة توسيع الإيبولا لمحيطه الفتاك، ينشأ سجل من الأيتام المصابين بصددمات نفسية في جميع أنحاء البلد، يشمل طفلا يبلغ من العمر ١٠ سنوات من باركيدو بمقاطعة لوبا، وهو الناجي الوحيد من أسرة تتكون من ١٢ فردا. وقد انخفضت المجموعة المحدودة

والأمن الدوليين، مما يتطلب استجابة دولية قوية ومنسقة من خلال التزامات أكيدة بتقديم الدعم. ودعا القرار أيضا الدول الأعضاء إلى رفع قيود السفر وغيرها من القيود المفروضة على البلدان المتضررة.

ثالثا، أعلن الأمين العام في ١٨ أيلول/سبتمبر عزمه على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، الأمر الذي اعتمدته الجمعية العامة رسميا في القرار ١/٦٩ الذي قدّمه الرئيس وتم اتخاذه في ١٩ أيلول/سبتمبر.

رابعا، شهدنا قيام وحدات الاتحاد الأفريقي بالبدء بنشر عاملين طبيين وعاملين ذوي صلة من جميع أنحاء أفريقيا في ليبيريا وغيرها من أشد البلدان تضررا.

خامسا، شهد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصدي لانتشار مرض فيروس الإيبولا، الذي عقده الأمين العام في المقر بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، إعلانات عن التزامات كبيرة بالمساعدة من جانب بلدان عديدة.

إن مظاهر التضامن الملموسة تلك قد اخذت أشكالا عديدة، ونحن نشعر بالامتنان العميق لكل منها. لكن ينبغي ألا تؤدي بنا إلى الرضا عن النفس، نظرا لأننا بالتأكيد لم نحقق الزيادة في الجهود التي أوصى بها الخبراء والبالغة ٢٠ ضعفا في سبيل التصدي لهذا المرض. بالإضافة إلى ذلك، فبينما نعمل جاهدين لخوض غمار حربنا الأولى، التي تنطوي على تعطيل انتقال فيروس إيبولا بالفعل، يجب أن نباشر الاستعداد للحرب الثانية التي تنطوي على معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل لأزمة فيروس إيبولا، بما في ذلك بناء القدرة وتكوينها، بغية إنشاء نظام صحي جديد يمكنه التصدي بقوة لأي تحد يواجهه قطاع الصحة في المستقبل، وجمع الموارد اللازمة لمواجهة مجموعة التحديات الاجتماعية الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، وتحديات أخرى أكثر حدة بسبب وجود فيروس إيبولا.

المرض فحسب، بل أدت أيضا إلى تفاقم الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن أزمة فيروس إيبولا.

وبقدر ما كان الصراع الأهلي في ليبيريا مدمرا، فإن شعبنا على الأقل عرف الفصائل المتحاربة والخطوط الأمامية للجبهة. ومع فيروس إيبولا، العدو أكثر غدرا، ولا توجد خطوط أمامية للجبهة واضحة المعالم، لأن طفلا ما لأحد الأشخاص، أو زوجا ما لأحد الأشخاص، أو زميلا ما لأحد الأشخاص يمكنه أن يكون العدو وفي الخط الأمامي في الوقت نفسه. وهذه الملامح الصعبة لهذا المرض، إلى جانب مجموعة كبيرة من التحديات الأخرى، أدت إلى انتشاره بسرعة. ومما يثلج صدورنا أنه نتيجة المناشدات الفردية والمشاركة التي وجهها رؤساء دول ليبيريا وسيراليون وغينيا إلى الأمين العام وقادة البلدان والمؤسسات الصديقة، أخذ المجتمع الدولي يدرك إدراكا أفضل لنطاق تفشي فيروس إيبولا في بلداننا ومداه على نحو لم يسبق له مثيل. وهناك مجموعة من القادة يدعون إلى دعم البلدان المتضررة، والالتزام بتقديم مساعدات عاجلة إليها أكثر حجما وأوسع نطاقا.

وبفضل الأمين العام وغيره من قادة العالم، شهدت الأسابيع القليلة الماضية مجموعة من التطورات الإيجابية التي تشكل زيادة كبيرة في التركيز ورفع مستوى الاستجابة الدولية. وهذه التطورات تشمل ما يلي:

أولا، نحن نرحب بإعلان الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، عن قرار حكومته بتوسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى المنطقة، بما في ذلك نشر ٣٠٠٠ من الموظفين العسكريين والطبيين لمساعدتنا في المعركة.

ثانيا، جرى خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7268)، تحت قيادة الولايات المتحدة ورياستها للمجلس، اتخاذ القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي يعترف بأن أزمة فيروس إيبولا تشكل تهديدا للسلم

نحن نعلم أن الطريق أمامنا قد يكون طويلاً، وامتعرجا، وكثير التلال. ولكن مع بذلنا جهوداً متواصلتة أكبر وأكثر جرأة وفي الوقت المناسب، مدعومة من المجتمع الدولي، فإننا على يقين من أن الفجر سوف ينبلع قريباً بعد هذه الليلة الظلماء الطويلة التي سببها فيروس إيبولا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولاس ستيل، وزير الخارجية والأعمال التجارية الدولية في غرينادا.

السيد ستيل (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ قبل كل شيء أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، السيد جون آش، على جهوده المتميزة في ترؤس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في سنة كانت مكرّسة للدول الجزرية في جميع أرجاء العالم. وأودّ أيضاً أن أهنيئ السيد سام كوتيسا وأن أرحب به بصفته الرئيس الجديد للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ويمكنه أن يعوّل على دعم غرينادا للمساهمة في المداورات بشكل إيجابي وذي مغزى.

وإذ نلتقي هنا في نيويورك مجدداً، يمكننا الاحتفاء بالتاريخ المتميز لمؤسستنا في هذا المقرّ للأمم المتحدة، الذي تمّ تجديده بشكل جميل. وأود أن أسجّل تقدير غرينادا للمانحين الذين تبرّعوا وللأمين العام على قيادته هذا المشروع. إنّ تصميم المبنى، بمساحاته المفتوحة وواجهته الزجاجية الواسعة، يعبر عن مثلنا من الشفافية والانفتاح والحوار. وسمات المبنى من منتصف القرن العشرين تستعيد روح عصر كان فيه الفضاء الحدود الجديدة.

إنّ عصر الفضاء قد أفسح المجال لعصر معلوماتي جديد ومثير. فبإمكان فتاة شابة اليوم، مزوّدة بهاتف ذكي في غوجارات، الهند، أن تبحث عن الصور الساتلية نفسها لكوكبنا مثل طفلة في بريطانيا العظمى. والأطفال المعرّضون للأفكار الصحيحة على الإنترنت - سواء كانوا في غرينسبورو

ونحن ندرك أيضاً الإسهامات الإيجابية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي ساعدتنا على التمتع بعشر سنوات من السلام. فوجود بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، خاصة عندما كنا نعاني من العزلة، قد طمأن شعبنا وهياً مناخاً أمنياً أفضى إلى التصدي لبعض التحديات المتعددة الأوجه لأزمة فيروس إيبولا. لذلك، إن استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سيكون حاسماً بالنسبة إلى تمكين انتقال ليبيريا من أزمة فيروس إيبولا إلى استئناف تنفيذ الاستراتيجيات الآيلة إلى تحقيق برنامجنا الإنمائي لأجل طويل.

إن فيروس إيبولا عدو صعب أحبط جهودنا الجماعية في الماضي وتجاوزها، مما دفع ببعض الخبراء إلى توقّعهم فقدان بلداننا، في أسوأ الأحوال، لحوالي ١,٤ مليون شخص عزيزين علينا، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وعلى الرغم من جو الكتابة المسيطر اليوم، ينبغي ألا نغرق في بحر من الروح الالهزامية حتى ولو طرح الليبريون السؤال التالي: "هل سأكون أنا، أو زوجتي، أو زوجي، أو طفلي، أو صديقي، أو زميلي في العمل واحداً من هؤلاء الـ ١,٤ مليون شخص؟". بدلا من ذلك، تشعر الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف والشعب الليبيري الصامد أن فيروس إيبولا لم يوفر لنا سوى خيار واحد ضمن الاختبار المتعدد الخيارات، ألا وهو خيار مكافحة هذا المرض. وها نحن نعمل على مكافحته.

وكما قالت الرئيسة جونسون - سيرليف بجدارة في كلمة وجهتها بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر إلى شعب ليبيريا حول أزمة فيروس إيبولا:

"إنني أوّمن بالشعب الليبيري. وأؤمن بأننا أقوى من التهديد الأكبر الذي نواجهه حالياً. وأؤمن بأننا سننتصر. الحرب لم تهزمننا، والاقتصاد المدمر تماماً - الالهيار الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية - لم يهزمننا. وفيروس إيبولا لن يهزمننا".

بعيد، يمكن أن تُدخل الذعر في قلوب المواطنين العاديين على الشارع الرئيسي في كل مكان.

إنّ عمليات قطع الرؤوس المروّعة التي نراها في الوسائل الإعلامية هي نزُّ البكاء من البطن السرطاني لعالمنا اليوم. إنها عوارض نخرٍ مضطربٍ غادرٍ ومنتشرٍ في جوهر الأسس التي بُنيت عليها هذه المؤسسة العظيمة. ومع كل تصعيد للعنف نشعر بالذعر، ليس بسبب الأعمال نفسها فحسب، بل ربما على الأرجح لعدم قدرتنا على التصرف.

إنّ الحرب وانعدام الأمن في عصر المعلومات قد تطوَّرا إلى حدٍّ أنه لم تعد قراراتنا ولا وكالاتنا ولا جيوشنا تكفي لكسر حدة هذا الخطر الفيروسي للجهات الفاعلة عبر الوطنية. لذا، فإننا إذ ننظر إلى أبعد من المخطط العام لتجديد مباني المقرِّ، الذي يُعيد تصوُّر بدايات قرنا العشرين، نودُّ أن نُعدَّ خطة معلومات رئيسية تناسب القرن الحادي والعشرين، مع طرق رئيسية إلكترونية، ستصل ذات يوم هذه القاعة بكل طفل في كل قرية.

إنّ عصر المعلومات فصل جديد في مسار تاريخ مؤسستنا - فصل جديد فيه صوت للجميع، سواء كانوا شباب الربيع العربي أو مُحتملي شتاء السخط في وول ستريت. فعصر المعلومات اليوم يحمل شفافية جديدة بين من يملكون ومن لا يملكون - بين الـ ١ في المائة والـ ٩٩ في المائة. وسواء كانوا مصنِّفين بحسب المرتبة، أو العرق، أو الدين أو الانتماء السياسي، فإنّ عدم المساواة هو مرض زماننا، الذي يُسهم في الثورات السياسية في جميع أرجاء العالم.

لدينا الآن - للمرة الأولى - أدلّة موثّقة على الأسباب الجذرية لأوجه التفاوت المتنامية في المجتمع. فهناك أطروحة اقتصادية جديدة، بعنوان "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" أعدّها توماس بيكيتي، تحلّل البيانات الاقتصادية على مدى أكثر من قرن، وتخلص إلى أنّ الأغنياء يزدادون

في الولايات المتحدة، أو غرينوبل في فرنسا أو غرينادا في منطقة البحر الكاريبي - يمكنهم امتلاك بذور الأمل نفسها، والتطلعات نفسها إلى السعادة والنمو الشخصي، والشعور نفسه بالواجب تجاه الجوار والكوكب. وبالنسبة إلى الشباب الطموح في كل مكان يُرمز إلى بلوغ سن الرشد بالملكية، لا ملكية سيارة، بل ملكية هاتفٍ محمولٍ أو مفكرة حاسوب. تلك هي آليات اليوم على طريق المعلومات الرئيسي لشباب العالم الباحثين عن الأفكار والهوية والتواصلية.

إننا نأتي اليوم إلى الأمم المتحدة لكي نشعر بذلك الإحساس من التواصلية في خصمٍ فوضي تحديات اليوم. نأتي إلى هذا المقرِّ المُجدد لنجدد التزامنا بالسلام والأمن، وننشط بعثتنا، ليس إلى النجوم، بل إلى العمل من أجل كوكب أكثر أماناً برحاءٍ مشتركٍ للجميع. واليوم، في هذه القاعة الأيقونية، من المبكر جداً القول "إنّ المهمة أُنجزت"، لكنّ معظم مهمتنا الأصلية من أجل الحوار وسيادة القانون بين البلدان الملتزمة قد أُنجرت.

ونحن إذ نجلس هنا مع أنفسنا، فإنّ أكثر ما نفعله هو موعظة المهتمين. والتزاع طويل الأمد بين إسرائيل وفلسطين قد أفسح المجال لإدراك أنّ الحلّ الوحيد القابل للحياة هو الحل القائم على وجود دولتين. وعلاوة على ذلك، فإنّ الأعداء الألداء في هذه القاعة يتشاورون الآن بشأن كيفية التعامل مع أعداء أكثر شراسة للسلام.

وهؤلاء الأعداء الجدد ليس لهم رايات ترفرف باعتزاز في الخارج، ولا لوحات إلكترونية بأسمائهم في الداخل. إنهم ليسوا هنا في قاعة عصر الفضاء هذه؛ بل هم هناك في الفضاء الإلكتروني، حيث يمكن للعنف والكراهية في الزوايا المعزولة أن ينتشرا مثل حرائق الغابات عبر العالم. والصور البشعة الملتقطة على الهواتف المحمولة والمنقولة إلى الإنترنت من شارع خلفي

والمخاطر الناجمة عن الصدمات المناخية هي الأكثر ترويعاً لغرينادا وللجزر في أرجاء العالم. وتسجّل غرينادا تقديرها لقيادة الأمين العام في الدعوة إلى مؤتمر قمة معني بالمناخ. وفي السنوات الأربع الأخيرة وحدها، شهدنا فيضانات هائلة في أرجاء العالم. وبأقصى درجات الحرارة التي سُجّلت في السنوات الأخيرة، استعرت حرائق الغابات في جميع القارات تقريباً، مُلتهمّة ملايين الأفدنة من أراضيها، وموقّعة أضراراً بعشرات مليارات الدولارات. والتراجعات الجليدية من جبال الأنديز إلى جبال الهيمالايا ومن غرينلاندا إلى القطب الجنوبي تتحرك بسرعة قياسية. ونحن نشهد أعاصير وزوايع غير مسبوقة.

فقبل سنتين، وهنا في نيويورك، ضرب الإعصار ساندي وعطلّ المحرك الاقتصادي للولايات المتحدة.

وسبب ضرراً بلغت قيمته ٦٨ مليار دولار. ولكن هذا يمثل أقل من واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة على عكس الدول الجزرية، حيث أن الأمر الشائع هو تراوح قيمة الأضرار بين ١٠ في المائة و ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حالة غرينادا، حيثما وقعت أضرار تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي جراء الإعصار إيفان وحده. حتى وبينما نتكلم، أبتليت هذا الأسبوع غرينادا بأمطار غزيرة في غير موسمها تسببت في العديد من الانهيارات الأرضية. ولم تحدد بعد قيمة الأضرار الناجمة عن تلك الأمطار. وشأننا في ذلك شأن جيراننا سانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين في عام ٢٠١٣، نحن مضطرون إلى تخصيص الموارد المالية الشحيحة أصلاً لإصلاح الأضرار أو التخفيف منها.

هناك علاقة وثيقة بين تلك الأحداث والمديونية المرتفعة للجزر الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. ومن قبيل إعادة صياغة استراتيجية المساعدة القطرية للبنك الدولي بالنسبة

غنى، أسرع من سواهم. لكنّ هناك شيئين يخفّضان تفاوت الدخل. أولهما توزيع المعرفة الذي يعزّز النمو. والثاني هو الحرب، التي تدمّر رأس المال. والخيار الأول هو مدّ متصاعد يرفع جميع السفن؛ والثاني حجر غارق ويغرق كلّ أمل - وهو النقيض الأساسي لهذه المنظمة.

فعلينا أن نركّز قدرأ أكبر من سياستنا العامة على التدخلات الاستباقية التي تعزز النمو المستدام. وأن نشجع النمو الاقتصادي بتوزيع المعرفة عبر التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن عمليات نقل المهارات والتكنولوجيا. وإننا نحتاج حقاً إلى خطة معلومات رئيسية، إذا أردنا مجابهة المخاطر في القرن الحادي والعشرين استباقياً.

إنّ التقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية، الذي أصدره البنك الدولي، يُقرُّ بأنّ وكالات التنمية لما تتكيّف بعد بشكل كامل لاحتياجات القرن الحادي والعشرين، وأنّها لما تمتلك بعد القدرة على المساعدة الكافية للدول الهشّة. ويستخلص أنّ البطالة هي السبب الأول لانضمام الشباب إلى العصابات الإجرامية والجيش المتحاربة. وهو يذكرنا بأنّ الاستثمار في أمن المواطن وعدالته وفرص عمله أساسي للحدّ من العنف. ونحن نعلم أنه إذا ترسّخ العنف الجماعي في أحد المجتمعات فقد يستغرق تعافيه جيلاً أو أكثر.

وفيما ننظر حولنا إلى العنف في العالم اليوم، أ طرح السؤال التالي: هل يمكن لمؤسساتنا في القرن العشرين مواكبة صدمات القرن الحادي والعشرين؟ هل نملك الشجاعة لكي نكون استباقيين في تعزيز فرص العمل والنمو، أم سننتظر ريثما يندلع العنف؟ إنّ التقرير، هذه السنة، عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٤ يركّز كله على إدارة الفرص وإدارة المخاطر، من مستوى الأسرة المعيشية إلى مستوى المجتمع الدولي. وخلاصة التقرير هي أنّ ميزات التحضير الاستباقي يمكن أن تضاهي بأهميتها تكاليف الاستجابة بمفعول رجعي.

فمتى؟ ألم يحن الوقت لوضع حد لمواقف الحرب الباردة تجاه كوبا، وإن لم يكن أوانه الآن فمتى؟ ألم يحن الوقت لإنهاء الحصار المفروض على كوبا، وإن لم يكن الأوان الآن، فمتى؟ إن اندلاع أعمال العنف التي نشهدها في المناطق المضطربة اليوم ناجم عن المبدأ المعيب المتمثل في عدم احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء. ويأتي وقت يجب فيه أن يحول الأعداء القدامى السيوف إلى محارث ويتطلعوا إلى مستقبل بكرامة وأمل.

وكما يعتبر تغير المناخ التحدي في عصرنا، يجوز القول إن تغير المناخ ربما يكون من أفضل الفرص لتكوين الثروة والرخاء المشترك التي شهدها هذا الجيل. إذ يقدر اليوم سوق الطاقة المتجددة بحوالي ١٦ تريليون دولار، بما في ذلك مبلغ ١٢ مليارات في منطقة البحر الكاريبي وحدها. في عام ٢٠١٢ كانت هناك نحو ٦ ملايين فرصة عمل في مجال الطاقة المتجددة، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ١٧ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠. وتركز اليوم صناديق المعاشات التقاعدية والأصول الجماعية التي تتجاوز قيمتها ١٢ تريليون دولار على المخاطر المناخية والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

ولا تولي الدول الجزرية مثل غرينادا اهتماما للتصدي للتحدي الذي يطرحه تغير المناخ فحسب، بل لحلول تعالج آثار المناخ. بالنسبة لنا، فإن اقتصادا قويا مقترنا بالسياسات والأدوات السليمة لإدارة أخطار الكوارث هو الشكل الأكثر استدامة للتكيف مع تغير المناخ. لكننا في غرينادا لا نستطيع تعليم شعبنا إذا كان أطفالنا في المدارس لا تصلهم الكهرباء. بسبب ارتفاع تكاليف استيراد الوقود الأحفوري فإن الطاقة الكهربائية في غرينادا تصل إلى أربعة إلى خمسة أضعاف ما تكلفه في البلدان المتقدمة النمو. ولكن البلدان بأسعار الكهرباء المنخفضة تضطر إلى دعم الطاقة المتجددة؛ ولكن

لمنطقة دول شرق الكاريبي، نذكر أن الأعوام التي أخفقت فيها تلك الدول في تفسير الزيادات في نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأعوام نفسها التي وقعت فيها الكوارث الطبيعية. ونظرا لتلك المخاطر، تحتاج الدول الجزرية إلى التمويل بشروط ميسرة. ويعد ذلك أمرا حيويا لكفالة النمو وفرص العمل والتنمية الاقتصادية. بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن اقتصادا قويا مقترنا بسياسات وأدوات إدارة المخاطر هو أفضل توليفة للصمود.

حينما انتخبت إدارتنا الحالية منذ ١٦ شهرا، كانت مديونية بلدنا لا يمكن تحملها. ولكن تجمعت كل أطراف شعب غرينادا تحت قيادة رئيس الوزراء ميتشل. واحتشدت النقابات، والكنائس، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية وجميع الأعمال التجارية لتشكيل اتفاق اجتماعي لإرساء غرينادا على وضع مالي متين. وشدنا الأحزمة وطلبنا من شعب غرينادا الإسهام بالمزيد بينما نضطلع بالإصلاح المالي الناشئ من الداخل. ولا بد من اعتبار مديونية الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين العديد من التحديات التي يطرحها عصرنا. والنداء السنوي للدول الجزرية الصغيرة من أجل إتاحة التمويل بشروط ميسرة بمثابة نظام الإنذار المبكر للمجتمع الدولي. لتتفق على مسألة التدرج من فئة أقل البلدان نموا المصلحة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدلا من استخدامها بوصفها أداة موازية في المفاوضات بشأن المناخ ضد الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكوبا هي البلد الوحيد الذي ينفرد بإدارته الممتازة للكوارث. علينا جميعا أن نتعلم الكثير من كوبا في مجالات شتى مثل إدارة أخطار الكوارث وإدارة الصحة العامة. ترسل كوبا مهندسيها ومعلميه وأطبائها في جميع أنحاء العالم لتحسين حياة الآخرين. ألم يحن الوقت للاعتراف بالكامل بالمساهمات المقدمة من كوبا إلى المجتمع الدولي، وإن لم يكن الأوان الآن

الجزرية. لننفذ استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة في الدول الجزرية. لنحدد سعرا للكربون، ولنتوقف عن دعم الوقود الأحفوري. لنترع الكربون من الأمن الغذائي. وتسهم الزراعة والحراجة وغيرهما من أوجه استخدام الأراضي بنسبة ٢٥ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة. لنقدم المزيد من الدعم من أجل الزراعة الذكية مناخيا التي يمكن أن تحقق مكاسب تصل إلى ثلاثة أمثال في الزيادة الإنتاجية والدخل، وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والحد من انبعاثات الكربون أو القضاء عليها. وتسعر غرينادا بالسرور للعمل مع حكومة هولندا في تحالف الزراعة الذكية مناخيا وبشأن مبادرة النمو الأزرق والأمن الغذائي العالمية.

والنمو الأزرق حيوي بالنسبة لاقتصادات الدول الجزرية في جميع أنحاء العالم، كما تعتبر الدولة ذات الجزر الثلاث غرينادا، وكارياكو ومارتينيك نفسها دولة محيطية، نظرا لأن منطقتنا الاقتصادية الخالصة في البحر أكبر من كتلة اليابسة بما يزيد عن ٧٠ مرة. ويسر الدولة ذات الجزر الثلاث استضافة أمانة مبادرة التحدي الكاريبي، التي تتلقى الدعم من ألمانيا وغيرها. وترسخ مبادرة التحدي الكاريبي تعزيز البيئة البحرية، وغرينادا ملتزمة بالحفاظ على بيئتها البحرية القريبة من الشاطئ. من خلال تقارير مثل المليارات الغارقة، أظهر البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة أن جهود الحماية بالغة الأهمية لضمان تحقق الغلة الاقتصادية القصوى في مصايد الأسماك.

في السنوات الثلاثين الماضية فقدنا ٣٠ في المائة من الشعب المرجانية وأشجار المانغروف. ولهذا ترحب غرينادا بالجهود مثل مبادرة النمو الأزرق العالمية والشراكة العالمية من أجل المحيطات، وبالجهود التي يبذلها "الاقتصادي" ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري من أجل تجديد الاهتمام بالمحيطات. ونتطلع إلى الترحيب بشركائنا في غرينادا في

الأمر ليس كذلك في الجزر. والدول الجزرية مثل غرينادا تأتي إلى طاولة مفاوضات المناخ، ليس مثل ضحايا الطلبات التعساء، ولكنها تقدم إلى المجتمع الدولي ١٠٠ في المائة من مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن تقديمها بدون دعم.

إذا أردنا الحد من تركيزات ثاني أكسيد الكربون العالمية إلى ٤٥٠ جزءا في المليون، حينئذ وفقا لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يحتاج قطاع الكهرباء لدينا إلى عملية تحول كاملة. وبينما تعد الدول الجزرية أقل الدول المسببة للانبعاثات فإنها أكثر الأماكن فعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة. وأحيي مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والطاقة المستدامة للجميع للعمل على ذلك.

وتعمل غرينادا على تحويل قطاع الكهرباء بها. والتصدي لتحدي الطاقة في الدول الجزرية مثل غرينادا من شأنه أن يزيل عبئا عن اقتصاداتنا ويحسن قدرتنا على الصمود أمام الصدمات البيئية. إنه التكيف مع آفاق فرص العمل والنمو وتحقيق الرخاء للجميع. ويسرني أن أعلن أنه إضافة إلى العمل مع ألمانيا، والبنك الدولي، ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، قامت غرينادا بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة مع الولايات المتحدة لمساعدتنا في تحويل مزيج الطاقة لدينا، كما أعلننا في ساموا. كما وقعنا على مذكرة تفاهم مع نيوزيلندا لمساعدتنا على تحسين فهم موارد الطاقة الحرارية الأرضية. وستتطلع غرينادا بدور البلد الرائد لمبادرة الطاقة الإقليمية للولايات المتحدة، وستعمل مع نيوزيلندا بشأن الطاقة الحرارية الأرضية. ونرحب بانضمام الآخرين إلى هذه الشراكة وإلى قصة النجاح الجارية وهي غرينادا الخضراء.

وكما قلنا من قبل، نود أن نوصي بالإجراءات التالية. لنفعل الصندوق الأخضر للمناخ مع إتاحة فرصة للدول

وتشيد به على إسهامه القيم للغاية في تعزيز جدول الأعمال الدولي خلال فترة ولايته الممتازة. ونرحب بكل سرور بالرئيس الحالي بصفته حامل لوائنا الجديد. وباعتبارنا جزءا من الشتات الأفريقي، فإننا نحتفل مع القارة بالمباهاة به بصفته واحدا منا، وبتطويقه بنفس الثقة والائتمان في اضطلاع بدوره، شأننا في ذلك شأن شعب وطنه الأم، أوغندا.

بعد مرور خمسة عشر عاما من القرن الحادي والعشرين، فإن تحديات عصرنا جعلت بعض الدول تشكل في قيمة السيادة أو دورها في عالم تتلاشى حدوده بشكل متزايد. فقد أطلقت العولمة والحداثة عددا من القوى التي تعمل بصورة مستقلة عن الحكومات أو الحدود الوطنية. وتشمل هذه القوى آفات متمثلة في تغير المناخ؛ والأمراض المعدية مثل فيروس إيبولا؛ وعدوى الأزمة الاقتصادية التي تنتشر كالنار في الهشيم في شكل صدمات خارجية تمثل تهديدات إنمائية ووجودية خطيرة تتجاوز نطاق قدرات فرادى الدول على معالجتها. ونشأت جماعات - من الإرهابيين إلى عصابات المخدرات إلى بعض الشركات الجشعة المتعددة الجنسيات - تنتشر حول العالم وتستغل مواطن الضعف العام لتعزيز مصالحها الذاتية الشائنة.

وقد دفعت الضغوط من أجل المحافظة على وتيرة خطواتنا في عالم مترابط إلى إيحاءات بأنه لم يعد بإمكاننا بعد الآن الاعتماد على كتاب قواعد تقليدي لا يتأمل بدقة تحدياتنا المستجدة. وترفض سانت فنسنت وجزر غرينادين رفضا قاطعا هذا الإيحاء. فكتاب القواعد الذي ينظم تعاوننا الدولي هو ميثاق الأمم المتحدة، وقاعدته الذهبية الرئيسية هي قاعدة احترام سيادة جميع الدول على قدم المساواة.

ومن الواضح، بالتأكيد، أننا قد تأخرنا كثيرا في الإصلاح المجدي لبعض الجوانب الإدارية لكتابنا للقواعد، ومنها على سبيل المثال، تشكيل وأساليب عمل مجلس أمننا المتحجر

كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ من أجل إطلاق مبادرتي النمو الأزرق والأمن الغذائي العالميتين.

وفي الختام، تدرك غرينادا النجاحات التي تحققت في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد عام ٢٠١٤ في ساموا، وبالبناء على الزخم الذي تحققت في ساموا، نتطلع إلى الإنهاء الناجح لعملية أهداف التنمية المستدامة التي ستفضي إلى انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس العام المقبل.

وإذ نمضي قدما، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن عددا من الأهداف الإنمائية للألفية لم يحقق. لذلك يقع على عاتقنا واجب إعادة النظر في النهج الذي تتبعه صوب السلام والأمن والرخاء المشترك.

ونحن بحاجة إلى القيام بعمل جماعي بشأن التوصل إلى توافق آراء على الصعيد العالمي. ويلزمنا أن نتصرف الآن قبل فوات الأوان. وعلينا التخلي عن الطرق القديمة واعتماد نهج القرن الحادي والعشرين من أجل جيل هذه الألفية إذا أردنا أن نورث ونورث الأجيال المقبلة الهبة التي ورثناها والهبة التي تستحقها هذه الأجيال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كاميو غونسالفيس، وزير الخارجية والتجارة الخارجية وشؤون المستهلكين وتكنولوجيا المعلومات في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
(تكلم بالإنكليزية): يجتمع هذا الأسبوع لنحدد التأكيد على التزامنا بتحقيق السلام والعدالة والتنمية. وسانت فنسنت وجزر غرينادين تحيي باعتزاز السيد جون آش، ابن أرضنا الكاريبية ورئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين،

على سوء نية. فالقانون الدولي والتساوي في السيادة حصنان للحماية من نوع العدوان السافر والنهج الانفرادي اللذين يقودان دولنا في أغلب الأحيان إلى حافة الحرب.

ويواصل سرطان الإرهاب الانتشار. وشهد العالم الاحتفاء بالوحشية وتضاعف البؤس على يد من يغرسون بذور الموت والكراهية باسم الدين. وتشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين، شأنها شأن جميع الدول المتحضرة، بالغضب إزاء الصعود العالمي للجماعات المشددة التي ترتكب أعمال عنف واسعة النطاق تفوق الوصف في سعيها لفرض نظام اجتماعي وحشي ولا يمكن الدفاع عنه.

ومع ذلك، فإن حقيقة أن الإرهابيين يتجاهلون الحدود الوطنية والسيادة ليست مبررا لنا لكي نخذو حذوهم. وعلينا ألا ننحدر إلى مستواهم بإهمال المبادئ الأساسية للتعايش السلمي بين الدول. وعلينا ألا نكرر إطلاقاً خطأ الاعتقاد بأن الإرهاب قوة يمكن تسخيرها أو دعمها لتعزيز هدف سياسي أسمى. ولا يمكن لسانت فنسنت وجزر غرينادين أن تقبل بأن يتوقف الفرق بين المتمرّد النبيل والإرهابي الشرير على شيء اعتباطي مثل أي جانب من الحدود يقرر فيه ارتكاب عمليات الاغتصاب وقطع الرؤوس والتفجيرات. ونحن نؤيد بشكل قاطع الجهود الحقيقية التي تهدف إلى القضاء على تلك الآفة، وندعو إلى التضامن العالمي والتعاون الدولي في هذه القضية الملحة. وقد تسمح السياسة بتحالف الأضداد، ولكن في العالم المتحضر، يجب على البشرية دائماً أن تسمو على الاعتبارات الأيديولوجية في مكافحة الوحشية القاتلة.

ويهدد التلاعب السياسي بمصطلح "إرهابي" عزمنا المشترك على القضاء على خطره المتزايد. ولا يثير هذا الأمر الاعتراض الواضح في أي مكان أكثر مما يثيره تعيين الولايات المتحدة الزائف لجمهورية كوبا باعتبارها دولة راعية للإرهاب. وما فتئت كوبا تقع ضحية لإرهاب الدولة، وهي تدين إرهاب

والمتناقص الأهمية بشكل متزايد. ومع ذلك، فإن المبادئ التي يسترشد بها الميثاق وتقوم على أساسها الجمعية مبادئ خالدة. وأية محاولة للانحراف عن الميثاق قولاً أو فعلاً أو روحاً ستشكل اعتداء على السيادة وخروجاً عن الدبلوماسية وارتجالاً متعجلاً للقانون الدولي.

إن فقدان السيادة لم يعد بالفائدة إطلاقاً على الضعفاء أو العاجزين. وتآكل السيادة لم يقيد إطلاقاً مصالح الأقوياء. وقائمة الدول التي انتهكت سيادتها من أجل راحة الدولة العظمى تزداد طولاً لا محالة، في حين لا يزال يتناقص بصورة مأساوية عدد الدول التي من الواضح أن سكانها أفضل حالاً من أن ترتكب بحقهم تلك الانتهاكات. وبناء على ذلك، ترفض سانت فنسنت وجزر غرينادين الاختيار بين الترابط الحديث والسيادة التقليدية باعتباره خياراً زائفاً ومقصوداً به تسريع انزلاق العالم في هوة النهج الانفرادي الخارج على القانون.

ونحن، بوصفنا مؤيدين للقانون الدولي وملتزمين به، لا نزال نعاني في البحث عن مواضيع مشتركة لمساعدتنا على فهم ما هو انقلاب عسكري قانوني وما هو انقلاب عسكري غير قانوني؛ وما هو التدخل الأجنبي العادل وما هو التدخل الأجنبي الإجرامي؛ وما هي السيادة الخاصة أو حرمة الأراضي التي تستحق القتال من أجلها، وما هي التي ينبغي، لمآرب خاصة، تجاهلها أو إلغاؤها جانباً للمناقشة التي لانهاية لها والعاجزة؛ وما هي الحدود الوطنية التي تشكل حاجزاً وما هي التي تمثل غزواً؛ وما هو قرار منظمة الصحة العالمية الذي سيفرض ليلحق الضرر بالضعفاء، وما هو قرارها، في حالة جارتنا في الجماعة الكاريبية أنتيغوا وبربودا، الذي سيتجاهله الطرف المذنب ولكن القوي. ولا يمكننا، بوصفنا دولة صغيرة ومفتوحة وضعيفة، أن نقبل الإيحاء بأن بقاءنا يتوقف على هوى الدول القوية أو سخائها أو إهمالها الذي لا ينطوي

الحقوق السيادية للشعب الفلسطيني. إن إسرائيل دولة قوية وديمقراطية ومنجزة ولها أصدقاء أقوياء. وهي تنتقص من شأنها ومكانة حلفائها بأعمالها في فلسطين دون رادع. ومرة أخرى، فإن غياب الحدود وعدم احترام السيادة أمر يهدد بجعل مفهوم حل الدولتين مجرد خطاب بلاغي يجلب شعوراً بالارتياح مع محدودية تطبيقه على أرض الواقع.

وذات يوم، أنشد الفنان الكاريري الكبير بيتر توش معبراً عن الأسي لأن "الجميع ينادي بالسلام، وما من أحد ينادي بالعدالة". فلا يمكن افتراض السلام في غياب الحرب، ولا يمكن إحلال السلام في غياب العدل. وهذه الجمعية مدينة لشعب فلسطين بضرورة الاهتمام والعمل في سعي طال انتظاره من أجل السلام الحقيقي وإقامة الدولة.

إن تغير المناخ لا يحترم الحدود الوطنية - وهذه حقيقة معروفة جيداً في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وبالرغم من بصمة كربونية ضئيلة وانبعاثات قليلة، يقع بلدنا مراراً ضحية للتقلبات الجوية الناتجة جزئياً عن الإساءة التاريخية والمستمرة للبيئة من المصادر الرئيسية للانبعاثات. وخلال السنوات الأربع الماضية، تعرضت سانت فنسنت وجزر غرينادين لإعصار وجفاف وفيضانات. وتسببت الحرائق والأضرار التي خلفها كل من تلك الأحداث في خسائر سنوية من رقمين عشريين في الناتج المحلي الإجمالي. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وفي غضون ثلاث ساعات فقط من الأمطار التي هطلت في غير موسمها، بددت السيول المفاجئة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدينا. وقد تضررت الجزيرتان الشقيقتان غرينادا ودومينيكا بشكل مماثل. وفقدت الأرواح وسبل العيش، ودمرت المنازل والبنى التحتية، مما تسبب في ورطة إنمائية سيستغرق الخروج منها سنوات.

مع ذلك، وعلى الرغم من تجمع وتكثف سحب التهديد العالمي الذي يشكله تغير المناخ وآثاره الحقيقية والمدمرة في وقتنا

الدولة وتتعاون في مكافحة إرهاب الدولة. وفي غضون ذلك، تدعم الأطراف الأخرى بوضوح أكثر الجماعات الإرهابية البغيضة وتمولها بسخاء، بدون أي تلميح إلى مواخضة علنية. ومن الصعب أن نتخيل السبب الذي يجعل الولايات المتحدة، وهي رائد عالمي صارم وشريف ومؤكد في مجال مكافحة الإرهاب وهدف لأشنع الهجمات، تود أن تصرف انتباهها، أو انتباه حلفائها، عن المعركة الدائرة باستمرارها في التوصيف غير القائم على أسس لكوبا.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين دعوة الأغلبية الساحقة من الدول إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني المفروض على كوبا. ولا يشكل الإسقاط الخارجي للمصلحة الذاتية السياسية ممارسة للسيادة، بل هو اعتداء رجعي وبال على المبادئ ذاتها التي تقوم على أساسها المنظمة. والولايات المتحدة دولة أهم بكثير مما يوحي به هذا الحصار التافه والانتقامي وغير القانوني. ونحن نناشدها التحلي بالشجاعة والتخلي عن هذا الأثر من آثار الحرب الباردة. مضى شهر واحد على الآثار الكارثية لتزاع عنيف آخر بين المحاربين في إسرائيل ودولة فلسطين. وقتل الآلاف وأصيب آلاف آخرون - كانت أغليبتهم الساحقة من المدنيين الفلسطينيين. وأياً كانت دوافع ذلك التزاع تحديداً، لا يساور الشك أي أحد في أن المشكلة الأساسية لا تزال بدون معالجة وبدون حل. ويكمن في صلب المشكلة غزو فلسطين واحتلالها وخنقها الاقتصادي والتآكل غير القانوني المستمر لحدودها المعينة دولياً.

وبالرغم من الأعمال المؤسفة من جانب طرفي ذلك التزاع، لا يمكن بأي قدر من النسبية السياسية قسمة اللوم بالتساوي بين القائم بالاحتلال والمحتل. وحق إسرائيل بلا منازع في الوجود في سلام والدفاع عن نفسها لا يعطيها، ولا يمكن أن يعطيها، رخصة غير مقيدة للاحتلال والقهر وقمع

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وسيكون موضوع ذلك العقد "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية". وتنفيذ هذا الموضوع على نحو مجدٍ وعملي المنحى يمكن أن يكون له آثار إيجابية بعيدة المدى في القارة الأفريقية وفي الشتات على السواء.

ثمة عنصر واحد من الاعتراف والعدالة والتنمية ستكون له أهمية مركزية بالنسبة لسانت فنسنت وجزر غرينادين والجماعة الكاريبية الأوسع ويتمثل في النهوض بمطالبنا من أجل العدالة التعويضية من القوى الاستعمارية الأوروبية التي انخرطت في الإبادة الجماعية، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ونظام العبودية ذاته الذي طال عهده. وخلال العام الماضي، وافق رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية بالإجماع على مجموعة من السياسات والهياكل والمبادرات الرامية إلى تثقيف شعوبنا وانخراط دول الاسترقاق وتجارة الرقيق السابقة في حوار بشأن العدالة التعويضية. ولا نغالي في مستوى الأولوية التي توليها حكومات الجماعة الكاريبية لقضية العدالة التعويضية. فالأصل التاريخي للكثير من عوائق التنمية في منطقتنا يكمن في إرث العبودية الدائم، وهو حجر الرحي الذي لا يتغير وقد أجبرنا لأجيال على حمله والصعود به لأعلى الجبل. ونحن نسعى للحصول على دعم المجتمع الدولي لقضيتنا العادلة التي تطرح في الوقت المناسب.

من جهة أخرى، وفي منطقة لا تزال تصارع عواقب التمييز والإيذاء والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان تحت غطاء قانون جائر، لا يمكننا أن نؤيد عودة التعصب الأعمى المجرّم قضائياً للظهور داخل حضارتنا الكاريبية. وتطبيق قرار المحكمة الدستورية للجمهورية الدومينيكية الذي صدر قبل عام ما زال يحرم وبأثر رجعي الآلاف من المواطنين من مواليد الجمهورية الدومينيكية من حقوقهم في الجنسية والهوية والحماية المتساوية. والإدانة الدولية لذلك القرار بالإجماع

الحاضر، ما زالت الجهات الرئيسية التاريخية المطلقة للانبعاثات مستمرة في التصرف كما لو كان الوقت في صالح الكوكب. والذرائع المقدمة لاستمرار التقاعس عن العمل، سواء أكانت سياسية أو تاريخية أو علمية أو اقتصادية، لا يمكن الدفاع عنها. كما أن احتمالات إحراز تقدم حقيقي إزاء تغير المناخ تصبح أبعد مناصلاً مع كل يوم يمر من الارتباك الدبلوماسي وإلقاء اللائمة على الغير وتوجيه أصابع الاتهام.

وفي الأسبوع الماضي، عقد الأمين العام هنا في مقر الأمم المتحدة قمة رفيعة المستوى بشأن المناخ، في محاولة جديدة بالتقدير لتعبئة الإرادة السياسية للتوصل إلى معاهدة طموحة وملزمة قانوناً بشأن المناخ بحلول عام ٢٠١٥. غير أن النتائج الملموسة لا تبعث على الرضا. وبالرغم من بعض التعهدات الجديدة التي نرحب بها، فإن الأرقام ببساطة لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى المطلوب لتحديد معدل الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد والتعهدات الجديدة لتمويل التكيف مع تغير المناخ لم تكن أكثر من قطرة في بحر - أو ما يشبه بيع الخبز لتسوية الديون الوطنية.

وتخشى سانت فنسنت وجزر غرينادين ألا يكون الاتفاق المزمع قانوناً، الذي يتعين علينا إنفاذه في العام المقبل، طموحاً بما فيه الكفاية لحل أزمتنا المناخية التي تلوح في الأفق، وأن تمويل التكيف سيكون أقل إلى حد بعيد من المطلوب حقاً. فإذا دفعنا المصالح الضيقة واللجان المصاحب للانتخابات المحلية إلى التراجع وراء حدودنا الوطنية ودفن رؤوسنا في الرمال، قد نبدد عقداً كاملاً من الجهد ونهدر فرصنا الحقيقية الوحيدة لإنقاذ الكوكب الذي نعيش فيه. فالتحديات جسيمة، ولا يمكننا تحمل الفشل.

ومن المناسب أن رئيس الجمعية العامة سيتأسر إطلاق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي يمتد من

الحكومية الدولية. والوقت قد حان، بالتأكيد، للسماح لهذا النموذج المثالي للحضارة الصينية العظيمة بالمشاركة في عمل الوكالات المختلفة لهذه الهيئة العالمية.

إن الموضوع المختار لهذه المناقشة العامة - "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥" - يعكس تركيزاً حكيماً على الأولوية المركزية لهذه المنظمة وقوتها الأساسية. فممارسة الحق في التنمية والنهوض بها أولوية شاملة للأغلبية الساحقة من شعوب العالم، وغياب التقدم التنموي الكافي غالباً ما يكون السبب الأساسي لكثير من العنف والاضطراب على الصعيد العالمي.

والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تدرج في إطارها مجموعة من الأهداف والغايات التي تقدم للبلدان النامية مساراً للتقدم محوره الإنسان. ولدى وضع تلك الخطة، وفي هذه السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، من الأهمية بمكان أن تستنير تلك الوثيقة بنقاط ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وخصائصها الفريدة. والوثيقة الختامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/CONF.223/3، المرفق) المتفق عليها مؤخراً، والمنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية التاريخي، يجب أن تشكل مدخلاً أساسياً في صياغة الخطة الإنمائية في مجالات مثل تمويل التنمية بشروط تساهلية، وعدم المساواة، والتخفيف من الفقر، وتخفيف عبء الديون، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المحيطات والتعليم.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه من الأهمية بمكان أن تركز أهداف ومؤشرات ما بعد عام ٢٠١٥ بنفس القدر على الغايات داخل البلدان النامية، والتزامات الشركاء الإنمائيين حسنة التوقيت التي يمكن قياسها. وأحد أوجه القصور الرئيسية في الأهداف الإنمائية للألفية كان الطابع الغامض لما يسمى بالشراكة العالمية من أجل التنمية. فلنرسخ طموحنا

أدت إلى تفاعل سياسي متزايد ومئات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية بشأن مجموعة من القضايا الثنائية. ويجدوننا كل الأمل في أن تعود تلك المناقشات بين الجيران بالفائدة على كلا البلدين.

ومع ذلك، تبقى سانت فنسنت وجزر غرينادين والجماعة الكاريبية الأوسع غاضبة إزاء الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان التي لم يتم تصحيحها ولا يمكن حلها من خلال اللقاءات الثنائية التي تعقد على انفراد. لقد تجاوزنا النقطة التي يمكن عندها أن تستر الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وراء بيروقراطية تبدو حميدة ظاهرياً. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة أشقائنا في الجمهورية الدومينيكية في إعادة الحقوق الدستورية والإنسانية لمواطني الجمهورية الدومينيكية الذين تم تجريدهم من جنسيتهم وكرامتهم بصورة خاطئة.

في العام الماضي، ومن على هذا المنبر، دعت سانت فنسنت وجزر غرينادين الأمم المتحدة للقبول بدورها وتقديم تعويض لضحايا تفشي وباء الكوليرا في هايتي، بعد أن ثبت أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة جلبوا معهم الكوليرا إلى هايتي (انظر A/68/PV.16). وبعد انقضاء عام كامل، لا تزال الأمم المتحدة تتصل من مسؤوليتها الأدبية والأخلاقية. وسوف تتضرر شرعية المنظمة في إيفاد بعثات حفظ السلام في المستقبل ويتضرر أيضاً إرث قيادتها على أعلى المستويات بشكل لا يمكن إصلاحه جراء أي فشل في معالجة ذلك الخطأ الفاضح على الفور.

ويمكن زيادة تعزيز هيئة الأمم المتحدة وشرعيتها من خلال مواصلة قبول الدعوات المعقولة لمشاركة تايوان ذات المغزى في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. فتايوان تشارك بشكل فعال وبناء في العديد من الهيئات الدولية الهامة بالفعل. ويشهد بلدي، وعدة بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، على السلوك المبدئي لتايوان في علاقاتها

تلك ليست أحلام ولكنها حقائق حديثة يعيشها بلدنا اليوم. تدل على سبل التعايش السلمي والتنمية التي يمكن تحقيقها حينما يجري تعزيز السيادة، لا تقليصها. يمكن لأي دولة أن تتقبل دولة أخرى أو تمتعتها، توافق أو لاتوافق على قراراتها، تنتقد أو تمتدح تصرفاتها، تقيم علاقات صداقة مع حكوماتها أو تتجنبها. تلك حقوق سيادية. ولكن كل دولة ملزمة باحترام حقوق نظيرتها المتساوية وغير المقيدة في الوجود واتخاذ إجراءات وتحديد مصيرها السياسي وطريق تنميتها.

ويتمثل التحدي في القرن الحادي والعشرين في التقدم، لا تقادم كتاب القواعد، بل للدليل عفا عليه الزمن للاستراتيجيات الساخرة والتكتيكات وعدم اتساق تطبيق القانون الدولي من جانب أولئك الذين يرونه أداة لتعزيز أهدافهم، بدلاً من أداة لضبط النفس فيما يتعلق بطموح التسلط الجغرافي السياسي. السيادة ليست الحق في إقامة جدار من القمع أو الظلم حول الحدود الوطنية. كما أنها ليست الحق في حماية المصالح الوطنية على حساب الآخرين. إنها ليست سيفاً ولا درعاً. بل هي مسؤولية التقيد بأخلاقيات المعاملة بالمثل - ألا تعامل دولاً أخرى إلا بما تقبل أن تُعامل به دولتك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

المشترك في المستقبل باتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

لا بد أن تحترم الحكومات والشعوب المتحضرة الحدود والسيادة حتى وإن لم تحترمها بعض القوى التي خرجت من عباءة العولمة والحداثة. فلنبن على ما هو صواب وجيد وسليم في عالمنا الجديد المترابط، ولا نتخلى عن كتاب القواعد بل عن الأعداء لتجاهل قواعده العريقة.

وتحتفل سانت فنسنت وجزر غرينادين بمختلف صنوف الخير في عالم يتمكن فيه كل طالب من سانت فنسنت وجزر غرينادين من تصفح مصفوفات المكتبات الأمريكية باستخدام حاسوبه التايواني الذي تم تجميعه في الصين. وترحب بيئة الأعمال التجارية التي يمكن فيها الاعتماد على دعم المنظمات غير الحكومية الأمريكية في إشراك شركة من آيسلندا ونظيرتها الكندية لتسخير مواردنا للطاقة الحرارية الأرضية، ودفعنا صوب استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة. نحتفل بتضامن دولي تقدم فيه الدول الشقيقة الدعم في وقت حاجتنا في أعقاب الكوارث الطبيعية، ويتجمع المهندسون والمعماريون على شواطئنا لمساعدتنا على إعادة البناء. ونرحب بالتكنولوجيا التي تهيئ لنا فرصة الاتصال، والاحتفال أو مواساة المغتربين المهاجرين في الزمن الحقيقي وتتيح لهم فرصة إرسال تحويلات مالية إلى أسرهم في أوطانهم، من كل ركن من أركان العالم. ونقدر النظام الدولي الذي يسمح لدولة بالاختلاف باحترام مع دولة عظمى من دون خوف من عواقب غير عادلة. ونستمتع بالانخراط في ترتيبات التكامل الإقليمي، مثل الجماعة الكاريبية، التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيثما تحترم السيادة وترسخ في كثير من الأحيان، في تعزيز التعاون، والرؤية التي تركز على الشعوب لتحقيق النمو والتنمية.